مجلة جامعة الملك سعود، م ٨، العلوم الإدارية (٢)، ص ص٤٤٧-٤٩٤، الرياض (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)

قياس التضخم وتحليل بنيته في سورية

ممدوح الخطيب الكسواني*

* أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية

جامعة الملك سعود ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤١٤/٨/٢٧هـ، وقُبل للنشر في ١٤١٥/١٠/١٤هـ)

ملخص البحث. تهدف هذه الدراسة إلى تقدير معدلات التضخم في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م اعتمادًا على الإحصاءات الرسمية والمنشورة في المجموعات الإحصائية السورية. وقد تركز البحث في ثلاثة اتجاهات تطبيقية لقياس ظاهرة التضخم. اعتمد الأول على قياس التضخم من خلال تتبع متغيرات العرض والطلب الكليين. وبين تحليل فائض الطلب أن معدلات النمو السنوية قد بلغت: ١٩,٥٪ للعرض، و١٩,١٪ للطلب، و٣٣,٣٦٪ لفجوة الطلب، و٢٦,٨٨٪ لنسبة فائض الطلب. وقدر معدل التضخم بـ ١٣,٩١٪ كفرق بين معدل نمو الطلب الكلي عن العرض الكلي. واتجه الثاني لاستخدام معادلة فيشر المنبثقة عن النظرية الكمية للنقود. وتم تقدير معدلات النمو السنوية التالية: ٢٢,٠٦٪ للكتلة النقدية المتداولة، ٣,٦٣٪ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبالتالي. قدر معدل التضخم بالفرق بين هذين المعدلين أي بـ ١٨,٤٣٪ وذلك بافتراض ثبات سرعة التداول وبـ ١٥,٤٦٪ عند أخذ تغير سرعة التداول بعين الاعتبار. وارتفع سعر الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٦,٥٨٪ سنويًا بافتراض ثبات سرعة التداول، وبـ ١٣,٦١٪ باعتبار تغير سرعة التداول. أما نسبة الإفراط النقدي إلى إجمالي الناتج الحقيقي فازدادت بمعدل ٢٤,٧٧٪ سنويًا. واتبع الاتجاه الثالث تحليل الأرقام القياسية للأسعار. فقدرت المعدلات السنوية لارتفاع هذه الأرقام كما يلي: ١٤,٩١٪ لأسعار الجملة، و١٤,٠٦٪ لأسعار المفرق في مدينة دمشق و١٣,٨٨٪ في مدينة حلب. وارتفع الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بمعدل سنوي قدره ١٣,٦٥٪. كما قدرت اعتمادًا على الأرقام القياسية الضمنية معدلات التضخم القطاعية ومعدلات التضخم العائدة للموارد والاستخدامات الكلية. وأخيرًا تضمن

البحث تقديرًا لمعدل التضخم المستورد. وهكذا قدم البحث تقديرات لمعدلات التضخم في سورية، مختلفة حسب منهجية التقدير المتبعة.

كما تضمن البحث بعض النماذج القياسية غرضها دراسة العلاقة بين التضخم والديون الخارجية، والتضخم والنمو الاقتصادي. وبين البحث تبلور علاقة طردية واضحة بين معدل التضخم وحجم الديون الخارجية، في حين لم تتضح أية علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، مما يدل على فشل السياسة التضخمية السورية في تدعيم النمو الاقتصادي.

المقدمـــة

تكتسب دراسة التضخم وقياس معدلاته أهمية بالغة في الدول المتقدمة والنامية أيًّا كانت أنظمتها الاقتصادية. فمعدل التضخم مؤشر مهم من مؤشرات أداء الاقتصاد القومي، ومتغير أساسي في الخطط الاقتصادية، ومقياس مهم في الحسابات القومية للتفريق بين المقادير الاقتصادية الكلية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة، كما أنه مصدر نزاع حاد بين الفئات الاجتماعية ذات المصالح المتباينة. لذلك، تبدو الحاجة ماسة لقياس ظاهرة التضخم، والكشف عن مصادره، وتبيان الأساس النظري الذي يعتمد عليه قياسه لاختيار السياسات الاقتصادية السليمة للحد من التضخم.

يستخدم مفهوم التضخم بشكل عام للدلالة على التزايد. ففي النظرية الكلاسيكية المعتمدة على النظرية الكمية للنقود، يستخدم التضخم كمرادف للزيادة في كمية النقود المتداولة، حيث تؤدي زيادة كتلة النقود إلى ارتفاع الأسعار، ويؤدي ارتفاع الأسعار إلى التضخم. فارتفاع الأسعار ماهو، حسب هذه النظرية، إلا نتيجة للتضخم. ويعني التضخم حسب النظرية الكينزية، زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، في مستوى التوظيف الكامل. فعندما تتمكن الأسعار من التغير بحرية، يؤدي اختلال التوازن إلى ارتفاع الأسعار. ولكن هذا الارتفاع ليس إلا عَرَضًا من أعراض التضخم. وتركز النظرية الاقتصادية الحديثة، على سرعة التضخم، مفرقة بين التضخم الزاحف (creeping inflation) المتصف بارتفاع بطيء في مستوى الأسعار، والتضخم الجامح (galloping inflation) المتصف بارتفاع سريع لمستوى الأسعار، مرافق لانخفاض مهم في قيمة العملة الوطنية [١، ص ص ٤٢٠-٤٢٢].

ويرجع الاقتصاديون التضخم إلى ثلاثة أنواع رئيسة: تضخم الطلب (demand - pull inflation) الذي يحدث نتيجة لعدم التوازن في الأسواق، لتخلف العرض من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، عندما يعمل الاقتصاد في مستوى يقترب من التوظيف الكامل. وتضخم التكاليف (cost-push inflation)، الذي يحدث نتيجة لزيادة أجور العمال تحت ضغط النقابات العمالية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، أو رفع المنتجين لأسعار السلع والخدمات بسبب زيادة الأجور بمعدلات تقل عن زيادة الانتاجية. ويندرج تحت هذا النوع، التضخم الركودي (stagflation)، الذي يعني ارتفاعًا للمستوى العام للأسعار، مترافقًا مع ركود في مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي. والتضخم المستورد (imported in-flation)، الناتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، نتيجة للتضخم الحاصل في الدول الصناعية [٢، ص ص ٣٤٤-٣٤٩].

ويدل غموض مفهوم التضخم، على اختلاف الأسباب المولدة له في الاقتصاد القومي. فقد ينتج التضخم من قيام الحكومة بطلب كمية من الموارد الإنتاجية، لأغراض مدنية أو عسكرية، تزيد على الكمية المتاحة في الاقتصاد، بمستوى الأسعار الجاري الذي تتعامل به الوحدات الاقتصادية الأخرى؛ أو زيادة دخول الوحدات الاقتصادية بمعدلات تفوق معدلات تحسن إنتاجيتها؛ أو ارتفاع الطلب على السلع والخدمات بصورة أكبر مما يسمح به الإنتاج، بدافع من التوقعات المتفائلة، أو بمزيج من هذه الأسباب المختلفة.

وللتضخم آثار اجتماعية مهمة، فهو لاينعكس على الفئات الاجتماعية المختلفة بالنسبة نفسها، وإنما حسب الأسعار التي تمارس فيها تلك الفئات نشاطها الاقتصادي: فالصناعي لايعاني من التضخم كالعامل، والتاجر لايتألم من التضخم كالموظف. وبصورة عامة، يستفيد من التضخم أصحاب المهن والأعمال الحرة من تجار وصناعيين ومزارعين، بينما يتضرر منه ذوو الدخول الثابتة من عمال وموظفين وغيرهم. إضافة إلى ذلك، ينعكس التضخم على كل فرد في الاقتصاد القومي، من خلال الفرق بين نوعين من الأسعار: الأسعار التي يشتري بها السلع والخدمات التي يحتاج إليها، والأسعار التي يبيع وفقها السلع والخدمات التي يمتلكها. لذلك يرتبط شعور الفرد بالتضخم، وتأثيره عليه، ورد فعله تجاهه، بتطور الفرق بين أسعار هاتين الفئتين من السلع والخدمات، أو بشكل أدق بأسعار المبادلات الخاصة بكل فرد. فالتضخم عامل إيجابي في غنى ورفاه وسعادة الأفراد الذين

تزداد أسعار السلع والخدمات التي يبيعونها على أسعار السلع والخدمات التي يشترونها، ومصدر تعاسة وإفقار وظلم للأفراد الذين تزداد أسعار السلع والخدمات التي يشترونها على أسعار السلع والخدمات التي يبيعونها.

وقد بين الاقتصاديون الكلاسيكيون أن ارتفاع الدخول الإسمية وأسعار السلع والخدمات، بالنسبة نفسها، لايؤثر على سير الاقتصاد القومي وتغير الأسعار النسبية والدخول الحقيقية فيه؛ لأن معدل زيادة الدخول الحقيقية يساوي معدل زيادة الدخول الاسمية ناقصًا معدل التضخم [٣، ص٤٢٤]. ولكن مايجري واقعيًّا مختلف عن ذلك، فكل تضخم يحمل في ثناياه تفاوتًا، غالبًا مايكون كبيرًا ومهمًا في الأجلين القصير والبعيد، بانعكاسه على مستويات الدخول وتوزيعها والأسعار النسبية. وكل تضخم مستمر يرفع بعض الأسعار أكثر من غيرها، وبالتالي ترتفع بعض الدخول الحقيقية أكثر من غيرها، ويؤدي ذلك إلى تغيرات مهمة في العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية. ويحق لنا أن نتساءل فيما إذا كانت هذه التغيرات ممكنة الحدوث بدون اللجوء إلى التضخم!. فوعي الأفراد بتغيرات الأسعار والدخول الاسمية أكبر من وعيهم بتغيرات دخولهم الحقيقية، وأكبر بكثير من وعيهم لتغيرات الدخول والأسعار النسبية. لذلك يؤدي تحليل تطور الأسعار المختلفة إلى توضيح بنية التضخم، كما تكشف دراسته النقاب عن الفئات الاجتماعية المستفيدة من التضخم، وتلك التي تتضرر من وجوده واستمراره وتفاقمه.

وبغض النظر عن نظريات التضخم وأسبابه وأنواعه وآثاره، فهناك عدة سياسات لمكافحته والحد من آثاره. وتحاول كل سياسة لمكافحة التضخم الاختيار بين سياسات يمكن تصنيفها ضمن أربع فئات: السياسة النقدية، والسياسة المالية، وسياسة الدخول، وسياسة الأسعار [٤، ص ص٢٠٤-٢٢١]. وتعرف كل سياسة للحد من التضخم بأهمية الجرعة التي تختار من السياسات السابقة، ذات الآثار المتداخلة. وقد أصبح واضحًا، تبلور اتجاه عام رافض لسياسة استقرار الأسعار في العالم، بدعوى عدم تحقيق ذلك للاستخدام الكامل والنمو السريع. لذلك تعتمد سياسات مكافحة التضخم حاليًّا على قبول معدل تضخم معقول لايؤدي إلى رفع معدلات البطالة بشكل يؤثر على استقرار الحياة الاجتماعية [٢، ص٣٥٠]. وعلى هذا، لايمكن حاليًّا، اختيار استقرار الأسعار كهدف بديل عن النمو

الاقتصادي أو بالعكس. وإنما يجري اختيار مزيج من هذين الهدفين حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

يهتم التحليل الاقتصادي بدراسة العلاقة المتبادلة بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية. ويحتاج المخططون والمستثمرون، ومتخذو القرارات، والسلطات الحكومية، والنقابات العمالية، لمعرفة المعدلات التضخمية السائدة في الاقتصاد ككل، وفي قطاعاته وفعالياته ومتغيراته الاقتصادية المختلفة. لذلك، لابد قبل قياس التضخم ومعرفة قيمته العددية، من قبول تعريف محدد للتضخم، حيث سيعرف التضخم بأنه ارتفاع مستمر لأسعار السلع والخدمات جميعًا في الاقتصاد القومي. ويطرح هذا التعريف تساؤلات عدة، حول طبيعة الأسعار الواجب قياس ارتفاعها، والأساليب الإحصائية اللازم تطبيقها، والسلع والخدمات الواجب تمثيلها [٥، ص ص ٧١٧-٧٢٩]. وتقع هذه النقاط الحساسة، في صميم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المرتبطة بقياس التضخم وتحليل أسبابه وعلاج آثاره. ويؤدي اختلاف الاقتصاديين حول تعريف التضخم وأسبابه وأنواعه ونظرياته، إلى تباين في مدى فائدته وأضراره، ومن ثم علاجه ووسائل التحكم به. لذلك فلا غرابة إذا قيست هذه الظاهرة كميًّا بمؤشرات متباينة من حيث القيمة العددية والمنهجية القياسية.

أولاً: غرض الدراسة وشمولها

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير معدلات التضخم في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م، اعتمادًا على الإحصاءات المتاحة[1] والمنشورة في المجموعات الإحصائية المختلفة التي ينشرها المكتب المركزي للإحصاء بدمشق [٦]. ويتم تقدير هذه المعدلات اعتمادًا على طرائق وأساليب مختلفة. فقد استُخدمت المتغيرات النقدية والإنتاجية التي تتضمنها معادلة فيشر لتقدير بعض معدلات ومؤشرات التضخم. كما اعتُمدت نظرية فائض الطلب للكشف عن الضغوط التضخمية الواقعة على الاقتصاد السوري خلال فترة

(١) تم الحصول، من المكتب المركزي للإحصاء بدمشق، على سلسلة متجانسة من عام ١٩٧٠م إلى ١٩٩١م لكل من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والاستهلاك النهائي الخاص، بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥م.

الدراسة. إضافة إلى ذلك، تم قياس معدلات التضخم انطلاقًا من ثلاثة أنواع من الأرقام القياسية: الرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار المفرق في مدينتي دمشق وحلب، والأرقام القياسية الضمنية للأسعار. وبتحليل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة، قدرت معدلات التضخم في أسواق الجملة حسب فئات السلع والخدمات المعروفة (المواد الغذائية، المنتجات الصناعية، مواد البناء، المحروقات). وقد استُخلصت من إحصاءات الحسابات القومية، مجموعة واسعة من الأرقام القياسية الضمنية للأسعار، وقُدرت معدلات التضخم استنادًا إلى الأرقام القياسية لأسعار الناتج المحلي الصافي بأسعار التكلفة، والناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة، والناتج المحلي الصافي بأسعار السوق، والإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. ثم حُسبت معدلات التضخم القطاعية، وذلك بالنظر إلى القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. فقُدرت معدلات التضخم في قطاع الزراعة، والصناعة والتعدين، والبناء والتشييد، وتجارة الجملة والمفرق، والنقل والمواصلات والتخزين، والمال والتأمين والعقارات، وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية، والخدمات الحكومية، والهيئات التي لاتهدف إلى الربح. كما نظرنا إلى موارد واستخدامات السلع والخدمات، وقُدرت معدلات تضخم مكوناتها الأساسية: الاستهلاك النهائي الخاص، والاستهلاك النهائي الحكومي، والاستهلاك الوسيط، والتراكم، والصادرات، والإنتاج المحلي الإجمالي، والمستوردات. وبذلك فقد قدمت هذه الدراسة تقديرات متعددة وواسعة للتضخم ومصادره وانعكاساته على فئات السلع والخدمات والمقادير الاقتصادية الكلية المختلفة. وتعرضنا أخيرًا، لتقدير التضخم المستورد ونسبته من التضخم الكلي؛ ولدراسة نوعين من العلاقات: الأول بين التضخم والديون الخارجية، والثاني بين التضخم والنمو الاقتصادي، وذلك لمعرفة مدى ارتباط التضخم بكل من الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة.

ثانيًا: تطور الفجوة التضخمية في الاقتصاد السوري

يمكن دراسة مدى تحول الضغوط التضخمية إلى تضخم وذلك بقياس فجوة الطلب التضخمية على مستوى الاقتصاد السوري، وتتبع تطورها خلال الفترة المدروسة. وتعرف

فجوة الطلب التضخمية أو فائض الطلب الإجمالي، بأنها زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، حيث تنعكس هذه الزيادة المستمرة بشكل ارتفاع في أسعار السلع والخدمات.

يمثل مجموع الطلب الكلي، مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية، ويساوي مجموع الاستهلاك النهائي الخاص، والاستهلاك الحكومي، ومجمل الاستثمار الخاص والحكومي، والتغير في المخزون والصادرات. وهكذا يساوي صافي فائض الطلب (net excess demand)، الفرق بين مجموع الاستخدامات بالأسعار الجارية (الاستهلاك الخاص C_p، والاستهلاك الحكومي C_s، وإجمالي الاستثمار I، والتغير في المخزون E، والصادرات X) ومجموع المصادر بالأسعار الثابتة (الناتج المحلي الإجمالي Y، والواردات IM)، أي:

$$NED = (C_p + C_s + I + E + X) - (Y + IM)$$

وتُعرف نسبة صافي فائض الطلب، بقسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة [٧، ص١٦١]. ويساوي الطلب الكلي، حسب المجموعة الإحصائية السورية: مجموع الاستهلاك الخاص والحكومي والتراكم والصادرات، أما العرض الكلي، فيتمثل بحجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، بالإضافة إلى المستوردات. ويقاس جانب العرض بالأسعار الثابتة، وجانب الطلب بالأسعار الجارية، وتقدر فجوة الطلب بالفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي، اعتمادًا على سنة أساس محددة. لذلك لاتُلاحظ فجوة الطلب في سنة الأساس، لتطابق العرض الكلي مع الطلب الكلي، نتيجة لتساوي الأسعار الجارية والثابتة في هذه السنة، وبسبب ارتباط متغيرات العرض والطلب الكليين، بالمتطابقة المحاسبية التوازنية المعروفة: مجموع الموارد يساوي مجموع الاستخدامات.

وبالنظر إلى اهتمامنا بالفترة الزمنية ١٩٧٠-١٩٩١م، فقد حُسب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠م، وذلك بعد استنتاج الرقم القياسي الضمني للأسعار بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٨٥م، ثم قلب سلسلة الأرقام القياسية للأسعار بجعل عام ١٩٧٠م كسنة أساس. وأخيراً، استُخدمت السلسلة الناتجة للحصول على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٧٠م. وقد لخصت البيانات بالجدول الملحق رقم (١) والنتائج بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١). صافي فائض الطلب ونسبته إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

السنوات	الطلب الكلي بالأسعار الجارية مليون ل. س ((١))	العرض الكلي بأسعار ١٩٧٠م مليون ل. س ((٢))	صافي فائض الطلب (٣) = (١) - (٢)	نسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٧٠م ٪ (٤) = (٣ ÷ الناتج المحلي) × ١٠٠
١٩٧٠م	٨٢٣٢	٨٢٣٢	٠	٠
١٩٧١م	٩٧٨٦	٩٠٤٧,٣٢	٧٣٨,٦٨	٩,٨٨
١٩٧٢م	١١٣٩١	١١٠٥٩,٠٦	٣٣١,٩٤	٣,٥٥
١٩٧٣م	١٢٣٧٥	١٠٤٨٥,٥٧	١٨٨٩,٤٣	٢٢,١١
١٩٧٤م	٢١١٥٠	١٣٢٣٦,٥٨	٧٩١٣,٤٢	٧٤,٦٠
١٩٧٥م	٢٧٥٠٢	١٦٧٣٧,٣١	١٠٧٦٤,٦٩	٨٤,٩٠
١٩٧٦م	٣٣٠٨٢	١٨٢٣٧,١٨	١٤٨٤٤,٨٢	١٠٥,٥١
١٩٧٧م	٣٧٨٨٣	١٨٥٠٧,٠٥	١٩٣٧٥,٩٥	١٣٩,٤٩
١٩٧٨م	٤٠٦٠٤	١٩٦٠١,٧٤	٢١٠٠٢,٢٦	١٣٩,٠٦
١٩٧٩م	٥٢٦٧٦	٢٠٧٠٧,٩٣	٣١٩٦٨,٠٧	٢٠٤,٢٥
١٩٨٠م	٦٩١٨٩	٢٢٧٩٥,٢٩	٤٦٣٩٣,٧١	٢٦٤,٧١
١٩٨١م	٨٧٤٦٤	٢٤٠٣٢,١٠	٦٣٤٣١,٩٠	٣٣٠,٥٠
١٩٨٢م	٨٥٩٣٧	٢٣٦٧٧,٧٢	٦٢٢٥٩,٢٨	٣١٧,٦٥
١٩٨٣م	٩٢٨٤٠	٢٣٩٠٢,٤٥	٦٨٩٣٧,٥٥	٣٤٦,٧٦
١٩٨٤م	٩٣٤٢٥	٢٣٠٤٤,٦٣	٧٠٣٨٠,٣٧	٣٦٩,٠٥
١٩٨٥م	١٠٤٤٠٠	٢٥٧٦٩,٩٧	٧٨٦٣٠,٠٣	٣٨٨,٥٤
١٩٨٦م	١٢٢١٦٥	٢٤١٦٣,٤٤	٩٨٠٠١,٥٦	٥٠٩,٤٦
١٩٨٧م	١٦٤٦٧٧	٢٥٤٢٧,٣٩	١٣٩٢٤٩,٦١	٧١٠,٣٤
١٩٨٨م	٢٣٤٣٦٦	٢٧٨٤٠,٩١	٢٠٦٥٢٥,٠٩	٩٣٠,١٤
١٩٨٩م	٢٧١٧٦٩	٢٦١٤٣,٤٦	٢٤٥٦٢٥,٥٥	١٢١٥,٠٨
١٩٩٠م	٣٤٣٣٢٨	٢٧٧٤١,٠٦	٣١٥٥٨٦,٩٤	١٤٥٠,٣٦
١٩٩١م	٤٠٥٥٣٦	٣٠٣١٨,٠٦	٣٧٥٢١٧,٩٤	١٥٤٦,٢٤

يتبين من تحليل بيانات الجدول رقم (١)، أن فجوة الطلب قد تزايدت بصورة مطردة ومتسارعة من ٧٣٨,٦٨ مليون ل.س عام ١٩٧١م إلى ٣٧٥٢١٧,٩ مليون ل.س عام ١٩٩١م. كما يوضح قياس الحجم النسبي للفجوة التضخمية، وذلك بقسمة صافي فائض الطلب على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٧٠م، تزايد هذه النسبة من ٩,٨٨٪ عام ١٩٧١م إلى ١٥٤٦,٢٤٪ عام ١٩٩١م، حيث بلغت فجوة الطلب مايقارب ١٥,٥ ضعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنة الأخيرة ١٩٩١م.

وبالطبع كلما ارتفعت نسبة الفجوة التضخمية إلى إجمالي الناتج المحلي، دل ذلك على حدوث ضغط متزايد على الموارد المحلية من السلع والخدمات مما يدفع بأسعارها إلى الارتفاع، وبالتالي تحول الضغوط التضخمية إلى تضخم مستمر. ونستطيع تأكيد تحول الضغوط التضخمية التي تجسدها فجوة صافي الطلب إلى تضخم متمثل بارتفاع الأسعار في الاقتصاد القومي بدراسة العلاقة بين المتغيرين: I_Y (الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لسنة ١٩٧٠م)، و RNED (نسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). وبتقدير علاقة خطية بين هذين المتغيرين، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، نتوصل إلى النموذج التالي[٢]:

$$\hat{I}_Y = 97.20124 + 0.7823523\ RNED$$
$$(35.21513)\ (175.3065) \qquad (١)$$
$$R^2 = 0.999315\ \ F = 30647.85\ \ DW = 1.838505^{*}\ N = 22$$

ويلاحظ أن مقدرات النموذج (١) معنوية إحصائيًّا بمستوى دلالة ١٪. ويدل النموذج على وجود علاقة طردية واضحة بين متغيريه، فكلما زادت نسبة صافي فائض الطلب (RNED) بنقطة واحدة، ارتفع الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (I_Y) بمقدار ٠,٧٨ نقطة، مما يدل على أن مصدر التضخم في الاقتصاد السوري يأتي من زيادة

---

(٢) تمثل القيم المكتوبة بين قوسين تحت معلمات النموذج قيم (t) المحسوبة، و R^2 معامل التحديد المتعدد، و F قيمة إحصائية فيشر المحسوبة، و DW إحصائية ديربن واتسون، و N عدد المشاهدات. ويدل الرمز (**) على أنه معنوي بمستوى دلالة ٥٪، و (*) على أنه معنوي بمستوى دلالة ١٪.

الطلب الكلي وعدم قدرة العرض الكلي، على مواكبة الارتفاع المتزايد في جانب الطلب. ومن الممكن التأكيد على هذه النتيجة من خلال تقدير معدل النمو المتوسط السنوي لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي، باستخدام النموذج القياسي: $\ln Y = a + bT$ حيث يساوي معدل النمو $r = e^b - 1$. وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، تبين أن معدلات النمو الثابتة السنوية تساوي: ١٩,٥٪ للعرض الكلي، ١٩,١٪ للطلب الكلي، ٣٣,٣٦٪ لفجوة صافي الطلب، ٢٦,٨٨٪ لنسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(٣).

وبالاعتماد على متغيرات صافي فجوة الطلب السلعية والعلاقة فيما بينها من الممكن تقدير معدل التضخم المتوسط خلال الفترة المدروسة، بالفرق بين معدل زيادة الطلب الكلي (١٩,١٪) ومعدل زيادة العرض الكلي (١٩,٥٪)، أي أن معدل التضخم المقدر يساوي ١٣,٩١٪ سنويًا.

وخلاصة القول، لاتُعد الفجوة التضخمية أو نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي مقياسًا دقيقًا للتضخم إلا إذا استمرت في التزايد خلال فترة طويلة من الزمن. ونستطيع ملاحظة استمرار تلك الفجوة وتزايدها وتعززها في الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة ١٩٧٠-١٩٩١م، مما يدعم أهمية هذا التوجه في قياس التضخم. كما أكد التحليل القياسي، قوة العلاقة بين نسبة فجوة الطلب والرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن الضغوط التضخمية قد تحولت فعلاً إلى تضخم ملحوظ في الاقتصاد السوري.

ثالثًا: معدلات التضخم المعتمدة على النظرية الكمية للنقد

تعد النظرية الكمية للنقد من أولى النظريات التي حاولت تفسير كيفية تحديد المستوى العام للأسعار، وبالتالي تقديم تفسير مبسط لظاهرة التضخم. وتتلخص هذه النظرية بالمعادلة التالية التي صاغها إرفنج فيشر: $M.V = P.Q$ ، حيث تمثل M متوسط كمية النقد

(٣) حسبت معدلات النمو بعد استبعاد السنة الأولى ١٩٧٠م، وذلك لمقارنة النتائج مع بعضها البعض بالنسبة للفترة ذاتها، بسبب غياب فجوة الطلب في سنة الأساس ١٩٧٠م. وقد حسبت معدلات النمو السنوية الواردة في هذا البحث، وفق النموذج القياسي نصف اللوغاريتمي بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية.

المتداول في الاقتصاد خلال فترة زمنية محدودة، و V سرعة تداول النقد، و Q حجم المبادلات الاقتصادية (عدد وحدات الناتج)، و P المستوى العام للأسعار (سعر وحدة الناتج القومي). وبافتراض ثبات سرعة تداول النقد وحجم الناتج القومي، تتوطد علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد المتداول، حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بزيادة الكتلة النقدية وينخفض بنقصانها. أما افتراض ثبات سرعة تداول النقد، فيمكن من تحديد المستوى العام للأسعار بقسمة كتلة النقد المتداول على حجم الناتج القومي [٨، ص٣٢٣].

تعرضت النظرية الكمية للنقد، إلى انتقادات عدة، أهمها اعتماد هذه النظرية على علاقة آلية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقد المتداول في الاقتصاد القومي. فقد يتغير المستوى العام للأسعار لأسباب غير نقدية، إضافة إلى ارتباط متغيرات العلاقة: كمية النقد وسرعة التداول وحجم الناتج ببعضها البعض. وبالطبع فإن للتضخم أبعادًا نقدية ومالية وإنتاجية ودولية، وبالتالي فلا تكفي النظرية الكمية للنقد لتفسير هذه الظاهرة المعقدة، المتعددة الجوانب والأسباب والأبعاد. ومع ذلك، تبقى النظرية الكمية للنقد أداة تحليل مبسطة، لإبراز الأثر النقدي على ظاهرة ارتفاع الأسعار، وتوضيح العلاقة بين كتلة النقود، ومستوى الأسعار، ومعدل الفائدة، وسرعة تبادل النقود [٩، ص ص١-١٢].

ويمكن الاعتماد على النظرية الكمية للنقد، الملخصة بمعادلة فيشر، لتقدير بعض مؤشرات التضخم وحساب معدله، وذلك من خلال مقارنة حجم الموارد الحقيقية وحجم الكتلة النقدية في الاقتصاد. ولهذا الغرض، سنقوم بتقدير سرعة التداول النقدي ومعيار معامل الاستقرار النقدي أو التضخم، وحجم الإفراط النقدي وسرعته، ومعدل تغير سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي.

١ ـ تقدير سرعة التداول النقدي

تُعرف سرعة تداول النقود بمتوسط عدد المرات التي تنتقل فيها كل وحدة نقدية من يد إلى يد في تسوية المبادلات الاقتصادية عبر فترة زمنية معينة [٧، ص١٥٤]. ويمكن استخدام معادلة فيشر $M.V=P.Q$ لقياس سرعة التداول التي تعرف بالعلاقة $V=\frac{P.Q}{M}$.

وتفيد هذه العلاقة، بأن سرعة تداول النقد ما هي إلا حاصل قسمة الحجم الكلي للإنفاق النقدي خلال فترة معينة من الزمن على متوسط كمية النقود في تلك الفترة. ولسرعة التداول علاقة مباشرة بالتضخم أو بارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث يؤدي ارتفاع سرعة التداول إلى ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاضها إلى إنكماش في المستوى العام للأسعار، (بافتراض ثبات باقي المتغيرات).

وبحساب سرعة التداول في الاقتصاد السوري وفق معادلة فيشر، يلاحظ (جدول رقم ٢) أن سرعة التداول قد انخفضت من ٢,٧ عام ١٩٧٠م إلى ١,٣ عام ١٩٨٥م، ثم عادت للتقلب منذ عام ١٩٨٦م إلى أن وصلت إلى ١,٧٢ عام ١٩٩١م، وهو بالطبع أقل بكثير من مستواها عام ١٩٧٠م. وقد قدر معدل تناقص سرعة التداول بتطبيق النموذج نصف اللوغاريتمي بـ ٢,٩٧٪ سنويًا.

ولقد كان متوقعًا زيادة سرعة التداول لمرور الاقتصاد السوري بتضخم ملحوظ، ولكن انخفاض سرعة تداول النقود، كان عاملاً مساعدًا في الحد من سرعة ارتفاع الأسعار. وهكذا، لم تسهم تغيرات سرعة التداول النقدي في سورية في رفع الأسعار خلال فترة الدراسة، بل على العكس من ذلك كانت عاملاً مهدئًا خفف من ارتفاع معدلات التضخم وحدته.

٢ ـ معيار معامل الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي

تسمح مقارنة معدل التغير في كمية وسائل الدفع (السيولة المحلية الخاصة) $\frac{\Delta M}{M}$، ومعدل التغير في الناتج المحلي (أو القومي) الإجمالي $\frac{\Delta Y}{Y}$، بمعرفة مدى وجود استقرار في مستوى الأسعار؛ أو ضغوط تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد. ويعرف معامل الاستقرار النقدي أو التضخمي بالعلاقة التالية [٧، ص١٣٥]:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

فإذا كان $B=0$ فهذا يدل على استقرار مستوى الأسعار العام.

وإذا كان $B>1$ فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية تدفع بمستوى الأسعار العام نحو الارتفاع.

جدول رقم (٢). الناتج المحلي الإجمالي والسيولة المحلية الخاصة، وسرعة التداول النقدي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون ل.س ((١))	السيولة المحلية الخاصة مليون ل.س ((٢))	سرعة التداول النقدي (٣) = (١) ÷ (٢)
١٩٧٠م	٦٨٠٠,٠	٢٥٢٠,٧	٢,٦٩٧٧
١٩٧١م	٨٠١٣,٠	٢٧١٥,٧	٢,٩٥٠٦
١٩٧٢م	٩٢٢٨,٠	٣٤٢٨,٤	٢,٦٩١٦
١٩٧٣م	٩٨٦١,٠	٤١١٣,٧	٢,٣٩٧١
١٩٧٤م	١٥٨٤٥,٠	٥٩٩٦,٣	٢,٦٤٢٥
١٩٧٥م	٢٠٥٩٧,٠	٧٥٧٧,٧	٢,٧١٨١
١٩٧٦م	٢٤٧٢٥,٠	٩٣٥١,٦	٢,٦٤٣٩
١٩٧٧م	٢٧٠١٣,٠	١٢٠٠٣,٩	٢,٢٥٠٤
١٩٧٨م	٣٢٣٨٩,٠	١٥٢٩٢,٨	٢,١١٧٩
١٩٧٩م	٣٨٩٧٤,٠	١٧٧٩٢,٥	٢,١٩٠٥
١٩٨٠م	٥١٢٧٠,٠	٢٤٠٢٩,٩	٢,١٣٣٦
١٩٨١م	٦٥٧٧٧,٠	٢٧٨٤١,٠	٢,٣٦٢٦
١٩٨٢م	٦٨٧٨٨,٠	٣٣٥١١,٢	٢,٠٥٢٧
١٩٨٣م	٧٣٢٩١,٠	٤٢١٨٢,٢	١,٧٣٧٥
١٩٨٤م	٧٥٣٤٢,٠	٥٢٧٧٣,٦	١,٤٢٧٦
١٩٨٥م	٨٣٢٢٥,٠	٦٣٤٩٢,٥	١,٣١٠٨
١٩٨٦م	٩٩٩٣٣,٠	٧٢٣٣٠,٦	١,٣٨١٦
١٩٨٧م	١٢٧٧١٢,٠	٧٨٧٧٠,٦	١,٦٢١٣
١٩٨٨م	١٨٦٠٤٧,٠	٩٦٨٥٧,٢	١,٩٢٠٨
١٩٨٩م	٢٠٨٨٩٢,٠	١١٦١٧٨,٣	١,٧٩٨٠
١٩٩٠م	٢٦٨٣٢٨,٠	١٤٨٧٥٧,٢	١,٨٠٣٨
١٩٩١م	٣١٦٢٠٤,٠	١٨٣٦٣١,٣	١,٧٢٢٠

وإذا كان B<1 فهذا يدل على وجود ضغوط انكماشية تدفع بمستوى الأسعار العام نحو الانخفاض.

وبحساب المعامل B ، وتلخيص النتائج في الجدول رقم (٣) نلاحظ أنه ذو قيمة موجبة خلال السنوات ١٩٧٢-١٩٩١م، مما يشير إلى وجود ضغوط تضخمية متفاوتة الأهمية خلال سنوات الدراسة، تتراوح قيمتها بين ٠,٠١ عام ١٩٧٢م، و٠,٣٠ عام ١٩٧٧م. ونستطيع دراسة العلاقة بين حجم الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وذلك بتفسير تغيرات الكتلة النقدية بتغيرات الناتج المحلي الحقيقي، وتقدير الزيادة في الكتلة النقدية الناجمة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بمقدار وحدة واحدة. كما يمكن تفسير التغيرات النسبية للكتلة النقدية بالتغيرات النسبية في الناتج المحلي الحقيقي، وبالتالي تقدير مرونة الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبربط كتلة النقود، بحجم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥م بعلاقة خطية، وفق النموذج رقم (٢)، يتضح أن كل زيادة في كتلة النقود بمقدار وحدة واحدة، تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ١٦٩,٠ وحدة. وهذا يعني أن التغير في كتلة النقود يفوق التغير في الناتج المحلي الحقيقي، مما يدعم النتيجة السابقة التي حصلنا فيها على معامل استقرار نقدي موجب.

$$\hat{Y} = 71089.338 + 0.1691881\ M$$

$$(4.9484375)\ (2.1335315) \qquad (٢)$$

$$R^2 = 0.944875\ F = 154.2651\ DW = 2.398563^{*}\ N = 21$$

وبربط كتلة النقود M بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥م، بنموذج لوغاريتمي خطي بسيط، وتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية نحصل على النموذج (٣) التالي:

$$(\ln \hat{Y}) = 9.0172197 + 0.2077665\ \ln M$$

$$(17.931769)\ (4.4926684) \qquad (٣)$$

$$R^2 = 0.957122\ F = 200.8998\ DW = 2.634427\ N = 21$$

ويلاحظ من النموذج (٣) أن مرونة الناتج الإجمالي الحقيقي بالنسبة للكتلة النقدية تساوي ٠,٢٠٨، أي أن كل زيادة في الكتلة النقدية بنسبة ١٪، تقابلها زيادة في الناتج

جدول رقم (٣). معامل الاستقرار النقدي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٧٠م مليون ل. س Y ((١))	السيولة المحلية الخاصة مليون ل. س M ((٢))	ΔY/Y ((٣))	ΔM/M ((٤))	B (٣)-(٤)=(٥)
١٩٧٠م	٦٨٠٠,٠٠	٢٥٢٠,٧			
١٩٧١م	٧٤٧٤,٢٩	٢٧١٥,٧	٠,٠٩٩١٦	٠,٠٧٧٣٦	٠,٠٢١٨٠-
١٩٧٢م	٩٣٤٤,٩٢	٣٤٢٨,٤	٠,٢٥٠٢٨	٠,٢٦٢٤٤	٠,٠١٢١٦
١٩٧٣م	٨٥٤٦,٣٨	٤١١٣,٧	٠,٠٨٥٥-	٠,١٩٩٨٩	٠,٢٨٥٣٤
١٩٧٤م	١٠٦٠٨,٣٩	٥٩٩٦,٣	٠,٢٤١٢٧	٠,٤٥٧٦٤	٠,٢١٦٣٧
١٩٧٥م	١٢٦٧٩,٦٣	٧٥٧٧,٧	٠,١٩٥٢٥	٠,٢٦٣٧٣	٠,٠٦٨٤٨
١٩٧٦م	١٤٠٦٩,٥٤	٩٣٥١,٦	٠,١٠٩٦٢	٠,٢٣٤٠٩	٠,١٢٤٤٨
١٩٧٧م	١٣٨٩٠,٣٣	١٢٠٠٣,٩	٠,٠١٢٧-	٠,٢٨٣٦٢	٠,٢٩٦٣٦
١٩٧٨م	١٥١٠٢,٤٩	١٥٢٩٢,٨	٠,٠٨٧٢٧	٠,٢٧٣٩٩	٠,١٨٦٧٢
١٩٧٩م	١٥٦٥١,٠٦	١٧٧٩٢,٥	٠,٠٣٦٣٢	٠,١٦٣٤٦	٠,١٢٧١٣
١٩٨٠م	١٧٥٢٦,٥٧	٢٤٠٢٩,٩	٠,١١٩٨٣	٠,٣٥٠٥٦	٠,٢٣٠٧٣
١٩٨١م	١٩١٩٢,٩٥	٢٧٨٤١,٠	٠,٠٩٥٠٨	٠, ١٥٨٦	٠,٠٦٣٥٢
١٩٨٢م	١٩٦٠٠,٢٤	٣٣٥١١,٢	٠,٠٢١٢٢	٠,٢٠٣٦٦	٠,١٨٢٤٤
١٩٨٣م	١٩٨٨٠,٣٦	٤٢١٨٢,٢	٠,٠١٤٢٩	٠,٢٥٨٧٥	٠,٢٤٤٤٦
١٩٨٤م	١٩٠٧٠,٨٨	٥٢٧٧٣,٦	٠,٠٤٠٧-	٠,٢٥١٠٩	٠,٢٩١٨٠
١٩٨٥م	٢٠٢٣٧,٠٨	٦٣٤٩٢,٥	٠,٠٦١١٥	٠,٢٠٣١١	٠,١٤١٩٦
١٩٨٦م	١٩٢٣٦,٢٣	٧٢٣٣٠,٦	٠,٠٤٩٥-	٠, ١٣٩٢	٠,١٨٨٦٦
١٩٨٧م	١٩٦٠٣,١٦	٧٨٧٧٠,٦	٠,٠١٩٠٧	٠,٠٨٩٠٤	٠,٠٦٩٩٦
١٩٨٨م	٢٢٢٠٣,٧٧	٩٦٨٥٧,٢	٠,١٣٢٦٦	٠,٢٢٩٦١	٠,٠٩٦٩٥
١٩٨٩م	٢٠٢١٤,٧١	١١٦١٧٨,٣	٠,٠٨٩٦-	٠,١٩٩٤٨	٠,٢٨٩٠٦
١٩٩٠م	٢١٧٥٩,٢٧	١٤٨٧٥٧,٢	٠,٠٧٦٤١	٠,٢٨٠٤٢	٠,٢٠٤٠١
١٩٩١م	٢٤٢٦٦,٥١	١٨٣٦٣١,٣	٠,١١٥٢٣	٠,٢٣٤٤٤	٠,١١٩٢١

المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٢٠٨ , ٠٪، بمعنى أن استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتغيرات الكتلة النقدية ضعيفة جدًّا. ويلاحظ أن كتلة النقود التي نمت بصورة أسية تقريبًا، ترافقت بنمو خطي تقريبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يدل على عدم التجانس بين سرعة التغير في العرض (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) وسرعة التغير في أداة الطلب (الكتلة النقدية). وهكذا فإن السياسة النقدية لم تسهم في توطيد عملية النمو الاقتصادي المتوازن في سورية، وإنما أدت إلى ارتفاع ملحوظ في مستويات الأسعار.

ومن الممكن مقارنة معدل النمو المتوسط السنوي لكل من كتلة النقود والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. فباستخدام النموذج نصف اللوغاريتمي، تبين أن معدل النمو السنوي لكتلة النقود يساوي ٢٢,٠٦٪ لكتلة النقود، أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥م، فيقدر بـ ٣,٦٣٪. وبتقدير معدل التضخم بالفرق بين معدل نمو الطلب المتمثل بكتلة النقود (٢٢,٠٦٪) ومعدل نمو العرض المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٣,٦٣٪)، يلاحظ أن معدل التضخم يساوي (١٨,٤٣٪) وذلك بافتراض ثبات سرعة تداول النقود. وبأخذ أثر انخفاض سرعة التداول النقدي بعين الاعتبار، يمكن تقدير معدل التضخم، بالفرق بين معدل التضخم بافتراض ثبات سرعة التداول ناقصًا معدل تغير سرعة التداول، أي: (١٨,٤٣-٢,٩٧) = ١٥,٤٦٪ سنويًّا.

٣ - حساب حجم ونسبة الإفراط النقدي

يتطلب استقرار مستوى الأسعار نوعًا من التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم الكتلة النقدية التي يتم بواسطتها تبادل ذلك الناتج المحلي. ويمكن حساب كمية النقد الزائدة عن المستوى الأمثل اللازم للحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال احتساب حجم الإفراط النقدي، المساوي للفرق بين كمية النقود المتداولة فعلاً M_t، وكمية النقود المثلى اللازمة لاستقرار الأسعار، التي تحسب من خلال ترجيح الناتج المحلي الحقيقي الفعلي بمتوسط ثابت لنصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود $\alpha_o Y_t$، أي أن حجم الإفراط النقدي يساوي [٧، ص١٧٣]:

$$MEXT = M_t - \alpha_o Y_t$$

حيث يرمز MEXT لحجم الإفراط النقدي الفائض عن المستوى الأمثل لكتلة النقود في الاقتصاد القومي، α_0 متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود في سنة الأساس عند مستوى سعري معين، Y_t الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة، وM كمية النقود المتداولة فعلاً في السنة. وتُعرف نسبة حجم الإفراط النقدي بقسمة حجم الإفراط النقدي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وباعتبار عام ١٩٧٠م كسنة أساس، تم تقدير α_0 نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود المتداولة بـ ٣٧٠٦٩١, ٠[٤]، وبضرب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل سنة بهذا التقدير، حصلنا على كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد عرضت تقديرات حجم الإفراط النقدي ونسبته في الجدول رقم (٤).

ويلاحظ تشكل الإفراط النقدي في سورية بدءًا من عام ١٩٧٣م، حيث كانت نسبته من الناتج المحلي الحقيقي ١١٪ عام ١٩٧٣م واستمرت النسبة في التزايد حتى بلغت ٧٢٠٪ من الناتج المحلي الحقيقي عام ١٩٩١م. وقد قُدر معدل زيادة نسبة الإفراط النقدي بـ ٧٧, ٢٤٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩١م. ولكن زيادة نسبة الإفراط النقدي لم تكن بسرعة واحدة خلال فترة الدراسة، فقد ازدادت بمعدل سنوي مرتفع قدره ٢٩, ٣٣٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨١م، وبمعدل قدره ٤٢, ٢٠٪ سنويًا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١م.

٤ ـ تقدير معدل التضخم من سعر وحدة الناتج

يمكن قياس معدل التضخم اعتمادًا على النظرية الكمية للنقد، بحساب سعر وحدة الناتج (P) واعتبار أن معدل زيادة سعر وحدة الناتج في وحدة الزمن مساويًا لمعدل التضخم، وذلك بافتراض ثبات سرعة التداول النقدي. ولتقدير معدل التضخم، حُسب سعر وحدة الناتج المحلي الحقيقي، وذلك بقسمة السيولة المحلية الخاصة (الكتلة النقدية زائدًا شبه

---

(٤) تساوي α_0 إلى حاصل قسمة كمية النقود لعام ١٩٧٠م المساوية ٧, ٢٥٢٠ مليون ل. س على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٧٠م المساوي ٦٨٠٠ مليون ل. س.

جدول رقم (٤). حجم الإفراط النقدي ونسبته في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٧٠م م.ل.س Y_t ((١))	السيولة المحلية الخاصة م.ل.س M_t ((٢))	كمية النقود المثلى $\alpha_0 Y_t$ .37.y_t=((٣))	حجم الإفراط النقدي MEXT (٣)-(١)=(٤)	نسبة الإفراط النقدي ٪ RMEXT (١)÷(٤)=(٥)
١٩٧٠م	٦٨٠٠,٠	٢٥٢٠,٧	٢٥٢٠,٧	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠
١٩٧١م	٧٤٧٤,٣	٢٧١٥,٧	٢٧٧٠,٧	٥٤,٩٥٢-	٠,٧٣٥٢١-
١٩٧٢م	٩٣٤٤,٩	٣٤٢٨,٤	٣٤٦٤,١	٣٥,٦٨١-	٠,٣٨١٨٢-
١٩٧٣م	٨٥٤٦,٤	٤١١٣,٧	٣١٦٨,١	٩٤٥,٦٣	١١,٠٦٥
١٩٧٤م	١٠٦٠٨	٥٩٩٦,٣	٣٩٣٢,٤	٢٠٦٣,٩	١٩,٤٥٥
١٩٧٥م	١٢٦٨٠	٧٥٧٧,٧	٤٧٠٠,٢	٢٨٧٧,٥	٢٢,٦٩٤
١٩٧٦م	١٤٠٧٠	٩٣٥١,٦	٥٢١٥,٥	٤١٣٦,١	٢٩,٣٩٨
١٩٧٧م	١٣٨٩٠	١٢٠٠٤	٥١٤٩,٠	٦٨٥٤,٩	٤٩,٣٥٠
١٩٧٨م	١٥١٠٢	١٥٢٩٣	٥٥٩٨,٤	٩٦٩٤,٤	٦٤,١٩١
١٩٧٩م	١٥٦٥١	١٧٧٩٣	٥٨٠١,٧	١١٩٩١	٧٦,٦١٣
١٩٨٠م	١٧٥٢٧	٢٤٠٣٠	٦٤٩٦,٩	١٧٥٣٣	١٠٠,٠٤
١٩٨١م	١٩١٩٣	٢٧٨٤١	٧١١٤,٧	٢٠٧٢٦	١٠٧,٩٩
١٩٨٢م	١٩٦٠٠	٣٣٥١١	٧٢٦٥,٦	٢٦٢٤٦	١٣٣,٩٠
١٩٨٣م	١٩٨٨٠	٤٢١٨٢	٧٣٦٩,٥	٣٤٨١٣	١٧٥,١١
١٩٨٤م	١٩٠٧١	٥٢٧٧٤	٧٠٦٩,٤	٤٥٧٠٤	٢٣٩,٦٥
١٩٨٥م	٢٠٢٣٧	٦٣٤٩٣	٧٥٠١,٧	٥٥٩٩١	٢٧٦,٦٧
١٩٨٦م	١٩٢٣٦	٧٢٣٣١	٧١٣٠,٧	٦٥٢٠٠	٣٣٨,٩٤
١٩٨٧م	١٩٦٠٣	٧٨٧٧١	٧٢٦٦,٧	٧١٥٠٤	٣٦٤,٧٦
١٩٨٨م	٢٢٢٠٤	٩٦٨٥٧	٨٢٣٠,٧	٨٨٦٢٦	٣٩٩,١٥
١٩٨٩م	٢٠٢١٥	١١٦١٧٨	٧٤٩٣,٤	١٠٨٦٨٥	٥٣٧,٦٥
١٩٩٠م	٢١٧٥٩	١٤٨٧٥٧	٨٠٦٦,٠	١٤٠٦٩١	٦٤٦,٥٨
١٩٩١م	٢٤٢٦٧	١٨٣٦٣١	٨٩٩٥,٤	١٧٤٦٣٦	٧١٩,٦٦

النقد)[٥]، على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥م، وبعد إيجاد السلسلة الزمنية لسعر وحدة الناتج للفترة ١٩٧٠-١٩٩١م، استُخدم النموذج القياسي نصف اللوغاريتمي لتقدير المعدل الثابت للزيادة السنوية للسعر، المتخذ كمقياس للتضخم[٦]. وقد عرضت البيانات اللازمة للتقدير في الجدول رقم (٥).

ويتبين من هذا الجدول، ارتفاع كتلة النقود بـ ٧٣ ضعفًا، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ ٣,٦ ضعفًا خلال الفترة المدروسة. أما سعر وحدة الناتج فقد ازداد بصورة مطردة من ٠,٠٩٠١٣٨ ل.س عام ١٩٧٠م إلى ١,٨٤٠٠٦٧ ل.س، عام ١٩٩١م بأسعار ١٩٧٠م الثابتة، أي أن سعر وحدة الناتج قد ارتفع بحوالي ٢٠ ضعفًا خلال فترة الدراسة الممتدة ٢٢ عامًا. ويقدر معدل نمو سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي، الممثل لمعدل التضخم، بـ ١٦,٥٨٪ سنويًا باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التقديرات المذكورة تعتمد على فرضية ثبات سرعة تداول النقد. ولكن هذا الثبات، لايعدو على كونه فرضية تحليل تبسيطية. وكما رأينا، فإن سرعة تداول النقد في الاقتصاد السوري لم تكن ثابتة خلال فترة الدراسة، فقد انخفضت في بداية الثمانينيات وبداية التسعينيات نتيجة لقيام الدولة ببعض الإجراءات التي أدت إلى امتصاص جزء من الكتلة النقدية كالاكتتاب على السيارات السياحية، وسيارات النقل،

---

(٥) يَقصد بكتلة النقود أو كتلة النقود المتداولة، إجمالي السيولة المحلية، وتساوي حسبما ورد في المجموعة الإحصائية السورية: (١+٢+٣) حيث:

(١) = مجموع الكتلة النقدية = (ا ـ ب + جـ)، حيث:

(ا) = النقد المتداول (الأوراق النقدية المصدرة + النقود المعدنية المصدرة).

(ب) = النقد لدى الخزينة العامة والمصارف المتخصصة، ويساوي النقد المتداول خارج المصارف والخزينة.

(جـ) = الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة.

(٢) = الودائع لأجل وودائع التوفير.

(٣) = الودائع المقيدة شبه النقد.

(٦) يحسب سعر وحدة الناتج (P) انطلاقًا من معادلة فيشر، وذلك بقسمة كتلة النقود على حجم الناتج الحقيقي بافتراض ثبات سرعة التداول. ويقدر معدل التضخم بإجراء انحدار للوغاريتم سعر وحدة الناتج على الزمن وفق النموذج نصف اللوغاريتمي.

جدول رقم (٥). سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥م.

السنوات	السيولة المحلية الخاصة مليون ل. س ((١))	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥م مليون ل. س ((٢))	سعر وحدة الناتج المحلي (٣) = (١) ÷ (٢)
١٩٧٠م	٢٥٢٠,٧	٢٧٩٦٥	٠,٠٩٠١٣٨
١٩٧١م	٢٧١٥,٧	٣٠٧٣٨	٠,٠٨٨٣٥٠
١٩٧٢م	٣٤٢٨,٤	٣٨٤٣١	٠,٠٨٩٢٠٩
١٩٧٣م	٤١١٣,٧	٣٥١٤٧	٠,١١٧٠٤٣
١٩٧٤م	٥٩٩٦,٣	٤٣٦٢٧	٠,١٣٧٤٤٥
١٩٧٥م	٧٥٧٧,٧	٥٢١٤٥	٠,١٤٥٣٢٠
١٩٧٦م	٩٣٥١,٦	٥٧٨٦١	٠,١٦١٦٢٢
١٩٧٧م	١٢٠٠٣,٩	٥٧١٢٤	٠,٢١٠١٣٨
١٩٧٨م	١٥٢٩٢,٨	٦٢١٠٩	٠,٢٤٦٢٢٥
١٩٧٩م	١٧٧٩٢,٥	٦٤٣٦٥	٠,٢٧٦٤٣١
١٩٨٠م	٢٤٠٢٩,٩	٧٢٠٧٨	٠,٣٣٣٣٨٧
١٩٨١م	٢٧٨٤١,٠	٧٨٩٣١	٠,٣٥٢٧٢٦
١٩٨٢م	٣٣٥١١,٢	٨٠٦٠٦	٠,٤١٥٧٤١
١٩٨٣م	٤٢١٨٢,٢	٨١٧٥٨	٠,٥١٥٩٤٠
١٩٨٤م	٥٢٧٧٣,٦	٧٨٤٢٩	٠,٦٧٢٨٨٤
١٩٨٥م	٦٣٤٩٢,٥	٨٣٢٢٥	٠,٧٦٢٩٠٢
١٩٨٦م	٧٢٣٣٠,٦	٧٩١٠٩	٠,٩١٤٣١٦
١٩٨٧م	٧٨٧٧٠,٦	٨٠٦١٨	٠,٩٧٧٠٨٥
١٩٨٨م	٩٦٨٥٧,٢	٩١٣١٣	١,٠٦٠٧١٧
١٩٨٩م	١١٦١٧٨,٣	٨٣١٣٣	١,٣٩٧٤٩٩
١٩٩٠م	١٤٨٧٥٧,٢	٨٩٤٨٥	١,٦٦٢٣٧٠
١٩٩١م	١٨٣٦٣١,٣	٩٩٧٩٦	١,٨٤٠٠٦٧

والمساكن، والهواتف. وينعكس انخفاض سرعة التداول (V) بانخفاض مقابل في سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يرتبط مستوى الأسعار العام طردًا بسرعة التداول ($P = \frac{M.V}{Q}$). لذلك فإننا نعتقد أن المتغيرات النقدية المدروسة والعلاقة المفروضة بينها والمبنية على ثبات سرعة التداول النقدية، تعكس معدلات للتضخم أكبر مما هي عليه فيما لو أخذت تغيرات سرعة التداول بعين الاعتبار.

٥ ـ أثر انخفاض سرعة التداول على معدل التضخم

تم تقدير معدل التضخم (ارتفاع المستوى العام الأسعار P) بافتراض ثبات سرعة التداول. وقد لاحظنا أن سرعة التداول (V)، ليست ثابتة وإنما متناقصة خلال الفترة المدروسة في سورية. فهل يمكن الأخذ بعين الاعتبار، لأثر تناقص سرعة التداول على تقدير معدل التضخم؟.

يمكن التعبير عن النظرية الكمية للنقد الممثلة بمعادلة فيشر M.V=P.Q بعلاقة بين معدلات نمو المتغيرات الداخلة في المعادلة، أي $M^{\cdot}+V^{\cdot}=P^{\cdot}+Q^{\cdot}$، حيث تمثل النقطة معدل التغير[٧]، وهذا يعني أن معدل تغير كتلة النقود M زائدًا معدل تغير سرعة تداول النقود V، يساوي معدل تغير المستوى العام للأسعار P زائدًا معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Q. وحيث إن (P.Q) يساوي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Y)، فإن:

$$M^{\cdot} + V^{\cdot} = Y^{\cdot}$$

$$V^{\cdot} = Y^{\cdot} - M^{\cdot}$$

أو:

---

(٧) تحول معادلة فيشر:

بأخذ لوغاريتم الطرفين:

وبأخذ تفاضل الطرفين بالنسبة للزمن:

وهذا يساوي:

$$M.V = P.Q$$

$$\ln M + \ln V = \ln P + \ln Q$$

$$\frac{d \ln M}{dt} + \frac{d \ln V}{dt} = \frac{d \ln P}{dt} + \frac{d \ln Q}{dt}$$

$$M' + V' = P' + Q'$$

أي أن معدل تغير سرعة التداول، يساوي معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ناقصًا معدل تغير كتلة النقود. واعتمادًا على الإحصاءات المتاحة، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير معدلات النمو الثابتة، وفق النموذج نصف اللوغاريتمي، نجد أن:

$$V' = 19.34 - 22.99 = -3.65$$

أي أن سرعة التداول النقدي تتناقص بمعدل ثابت قدره ٣,٦٥٪ سنويًا[٨]. ونلاحظ كذلك، أن:

$$M' + V' = Y' = P' + Q'$$

أو:

$$P' = (M' + V') - Q'$$

$$P' = (22.99 - 3.65) - 5.49 = 13.85$$

أي أن معدل التضخم في سورية يساوي ١٣,٨٥٪ سنويًا، عند الأخذ بعين الاعتبار انخفاض سرعة تداول النقود. وحيث وجدنا سابقًا أن معدل التضخم (ارتفاع المستوى العام للأسعار) يساوي ١٦,٥٨٪ سنويًا بافتراض ثبات سرعة التداول، فهذا يدل على أن انخفاض سرعة تداول النقود في سورية قد أسهم بانخفاض المستوى العام للأسعار (التضخم) بمعدل ٢,٧٣٪ سنويًا (فيما لو بقيت سرعة التداول ثابتة).

وباختصار، نلاحظ أن معدلات التضخم المقدرة انطلاقًا من المتغيرات النقدية، تقترب من تقديرات معدلات التضخم عبر فجوة الطلب، حيث يقدر معدل التضخم السنوي في سورية بـ ١٣,٩٥٪ سنويًا، وذلك بالاعتماد على المتغيرات المنبثقة من النظرية الكمية للنقد، في حين أنه قُدر بحوالي ١٣,٩١٪ اعتمادًا على تطور نسبة فجوة الطلب، وبـ ١٣,٦١٪ بالاعتماد على تغير سعر وحدة الناتج بعد استبعاد أثر تغير سرعة التداول النقدي.

---

(٨) وجدنا بالتقدير المباشر أن معدل تغير سرعة التداول يساوي (-٢,٩٧٪) سنويًا، بينما وجدنا هنا أن معدل تغير سرعة التداول يساوي (-٢,٦٥٪) سنويًا. ويعزى الفرق الطفيف بين النتيجتين إلى اختلاف أسلوب التقدير، حيث افترضنا في التقدير الأول أن صيغة تغير سرعة التداول أسية، بينما حسبت في الطريقة الثانية بالفرق بين معدلي تغير Y و M المفترضة تحقق معادلة فيشر في الاقتصاد السوري.

رابعًا: معدلات التضخم المعتمدة على الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمفرق

تنعكس ظاهرة التضخم على أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي ارتفاعها إلى تآكل القوة الشرائية للنقد. وبالنظر إلى تعدد السلع والخدمات، وتنوع الأسعار والأسواق، واختلاف عادات المستهلكين ومستويات دخولهم وأذواقهم، فقد عمد الإحصائيون إلى إيجاد مؤشرات تركيبية لقياس تغير الأسعار في أسواق الجملة والمفرق، يطلق عليها الأرقام القياسية لأسعار الجملة، والأرقام القياسية لتكاليف المعيشة أو الأرقام القياسية لأسعار المفرق. ولكي تمثل هذه الأرقام ظاهرة تغير الأسعار، فمن اللازم أن تكون «سلة الاستهلاك»، أي مجموعة السلع والخدمات المعتمدة وأوزانها ممثلة لرغبات وأذواق المستهلكين ولبنية وتركيب المبادلات في السوق، كما يتطلب ذلك شمول الأسواق جميعًا في الحضر والريف.

تتضمن المجموعات الإحصائية في سورية رقمًا قياسيًّا عامًا لأسعار الجملة، تغيرت سنة أساسه من عام ١٩٦٢م إلى عام ١٩٨٠م. لذلك حُسب الرقم القياسي لأسعار الجملة للسنوات ١٩٧٠-١٩٨٠م اعتمادًا على سنة الأساس ١٩٦٢م، وللسنوات ١٩٨٠-١٩٩١م اعتمادًا على سنة الأساس ١٩٨٠م، وربطت البيانات بسلسلة واحدة، ثم قُلبت سنة الأساس لتصبح بداية الفترة المدروسة ١٩٧٠م. وبالطبع، فإن تبديل سنة الأساس، يبرره تغير هيكل السلع الداخلة في الرقم القياسي للأسعار، نتيجة لتغير الأذواق وبنية الإنتاج. بينما يُعد ربط السلسلة وقلب سنة أساسها عملية إحصائية، هدفها الحصول على سلسلة زمنية طويلة بأساس مشترك. ورغم أن النظرية الإحصائية لاتجيز نظريًّا القيام بهذا القلب والربط لما فيهما من تقريب واعتباطية، إلا أن ربط السلاسل الزمنية للأرقام القياسية وقلب أساسها شائع عمليًّا، ولامناص من اللجوء إليه لتركيب سلسلة زمنية تغطي الفترة المدروسة بكاملها بأساس موحد، علمًا بأن تقدير معدلات النمو، لايتأثر عمليًّا نتيجة لتغيير سنة الأساس، وقد عرضت الأرقام القياسية المحسوبة، في الجدول **الملحق رقم (٢)**.

يُقدر المعدل السنوي لزيادة الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م في سورية بـ ١٤,٩١٪، وذلك باستخدام النموذج نصف اللوغاريتمي، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية. ومن البديهي أن أسعار السلع والخدمات في أسواق الجملة لاترتفع بالمعدل نفسه خلال الفترة المدروسة. وبالعودة إلى طريقة حساب

الرقم القياسي لأسعار الجملة في سورية، نجد أن عدد المواد الداخلة في حساب الرقم القياسي بأساس عام ١٩٦٢م يساوي ١٢٢ مادة موزعة على أهم الأصناف الموجودة في سوق الجملة (١٢٠ مادة في سنة الأساس ١٩٨٠م)، وهذه المواد موزعة على الأقسام والفئات المتبعة في تصنيف أسعار الجملة ومثقلة، كما هو مبين في الجدول رقم (٦). وبتقدير معدل تزايد أسعار فئات المواد الداخلة في الرقم القياسي لأسعار الجملة للفترة ١٩٧٠-١٩٩١م، باستخدام النموذج نصف اللوغاريتمي، توصلنا للنتائج التالية:

جدول رقم (٦). فئات وعدد وتثقيلات المواد الداخلة في الرقم القياسي لأسعار الجملة في سورية بأساس ١٩٦٢م ومعدلات الزيادة السنوية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

فئات المواد	عدد المواد	التثقيلات بالألف	معدل الزيادة السنوية ٪	معامل التحديد الخطي
المواد الغذائية	٤٧	٥٥٩,٧٥	١٤,٦٠	٠,٩٣٣٦٧٨
المواد الأولية	٣٠	٢٣١,٦٥	١٥,٦٠	٠,٩٢١٦٩٩
المنتجات الصناعية	٢٦	٤٦,٥٣	١٢,٧٧	٠,٩٢٤٨٧٠
مواد البناء	١١	٨١,١٣	١٢,٢٠	٠,٩٤٤٠٥٤
المحروقات	٨	٨٠,٩٨	١٦,٧٥	٠,٩٣٥٤٩٥
الرقم القياسي العام	١٢٢	١٠٠٠,٠٠	١٤,٩١	٠,٩٤٤٠٧١

ويبدو بوضوح أن أسعار المحروقات قد حققت أعلى معدلات الزيادة (١٦,٧٥٪)، تليها أسعار المواد الأولية (١٥,٦٪)، ثم المواد الغذائية (١٤,٦٪)، ثم المنتجات الصناعية (١٢,٧٧٪)، وأخيرًا مواد البناء (١٢,٢٪). وقد ارتفعت أسعار المحروقات والمواد الأولية بأعلى من ارتفاع المستوى العام للأسعار، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمنتجات الصناعية ومواد البناء بأقل من المستوى العام للأسعار. هذا ويمكن النظر إلى معدل تزايد الرقم القياسي العام لأسعار الجملة على أنه الوسط الحسابي المرجح (بتثقيلات الفئات ضمن الرقم القياسي العام) لمعدلات تزايد أسعار الفئات الداخلة في تركيبه حيث يبلغ هذا التقدير (١٤,٦٧٪)، ويساوي تقريبًا معدل زيادة الرقم القياسي العام لأسعار الجملة.

وكما هو معلوم، يعكس الرقم القياسي العام لأسعار الجملة تغير أسعار السلع والخدمات في أسواق الجملة، في حين يقتني المستهلكون السلع والخدمات في أسواق المفرق بعد إضافة الهوامش الربحية والضرائب ونفقات النقل والتخزين والدعاية والتوزيع على أسعار الجملة. إضافة إلى أن هناك بعض السلع والخدمات تدخل أسواق المفرق دون أن تمر بأسواق الجملة نهائيًا. لذلك، فإن الرقم القياسي العام لأسعار المفرق أصدق تعبيرًا عن ظاهرة ارتفاع الأسعار، وبالتالي التضخم من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة. ولكن مع الأسف، لايتوافر رقم قياسي عام لأسعار المفرق يغطي أسواق القطر بكاملها، وإنما هناك رقمان قياسيان لأسعار المفرق لكل من مدينتي دمشق وحلب فقط، وقد توقف إصدار هذين الرقمين القياسيين بدءًا من عام ١٩٩٠م.

وبتطبيق النموذج نصف اللوغاريتمي، يقدر معدل زيادة الرقم القياسي لأسعار المفرق في مدينة دمشق بـ ١٤,٠٦٪، في حين يقدر معدل زيادة الرقم القياسي لأسعار المفرق في مدينة حلب بـ ١٣,٨٨٪، وذلك خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩م. ويبدو أن معدل زيادة الرقم القياسي لأسعار الجملة في القطر بأكمله يزيد عن معدل زيادة أسعار المفرق في كل من مدينتي دمشق وحلب، علمًا بأن دراسة الأرقام القياسية للأسعار، تدل بشكل عام على تزايد الأسعار في المدن بمعدلات أعلى من تزايدها في الأرياف، وتزايدها في المدن الكبيرة بمعدلات تفوق معدلات التزايد في المدن الصغيرة(٩).

ويلاحظ أن قياس التضخم المقدر من خلال الأرقام القياسية لأسعار الجملة، لايعكس الوضع الحقيقي لمعدلات التضخم في سورية، وذلك لتسعير الكثير من المواد الغذائية والأولية حسب تسعيرة القطاع العام المنخفضة (السكر، الشاي، الحديد، الأسمنت، الورق، . . . الخ) التي تختلف كثيرًا عن الأسعار السوقية الحرة أو أسعار السوق السوداء. فقد ورد في حاشية المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٢م أن «معظم الأسعار أخذت

---

(٩) ورد في دراسات صندوق النقد الدولي تقديرات عن معدلات التضخم في سورية معتمدة على أسعار المستهلكين، فقد قدرت معدلات التضخم للفترة ١٩٨٦-١٩٩٣م كما يلي:

١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م	١٩٨٩	١٩٩٠م	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م
٣٦٪	٥٩,٥٪	٣٤,٦٪	١١,٤٪	١٩,٤٪	٧,٧٪	٨,١٪	٨٪

انظر: [١٥، ص١٢٤].

من القطاع العام» [٦، ص٢٩٠] كما أن الرقم القياسي لأسعار الجملة لايتضمن تغيرات أسعار بعض السلع المهمة حيث ورد أيضًا، «إن النفط والفوسفات والأسفلت والسيارات لم يشملها البحث» [٦، ص٢٨٧]. لذلك، نعتقد أن معدلات التضخم المحسوبة اعتمادًا على الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمفرق تقلل من أهمية التضخم في الاقتصاد السوري وتعكس معدلات تقل بكثير عن المعدلات الفعلية.

خامسًا: معدلات التضخم المعتمدة على الأرقام القياسية الضمنية للأسعار

تقدم الحسابات القومية وأساليب تقدير متغيراتها الكلية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة معلومات غنية وتفصيلية لتحليل التضخم ومصادره. يُحسب الرقم القياسي الضمني للأسعار بقسمة المقادير الكلية بالأسعار الجارية على المقادير الكلية المماثلة بالأسعار الثابتة العائدة للفترة الزمنية ذاتها. وهكذا يمكن حساب الرقم القياسي الضمني لأسعار الاستهلاك الخاص، والرقم القياسي الضمني لأسعار الاستهلاك الحكومي، والرقم القياسي الضمني لأسعار التكوين الرأسمالي، والرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الصافي، والرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج القومي، وغير ذلك من الأرقام القياسية الضمنية للأسعار.

يعكس الرقم القياسي الضمني لأسعار أي مقدار كلي، تغير أسعار السلع والخدمات التي يشملها ذلك المقدار الكلي، بالنسبة لسنة أساس محددة. فيوضح الرقم القياسي الضمني لأسعار الاستهلاك الخاص مثلاً، تغير أسعار السلع والخدمات جميعًا التي يستهلكها القطاع العائلي. كما يبين الرقم القياسي الضمني لأسعار الصادرات، تغير أسعار السلع والخدمات المصدرة جميعًا. أما الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق فيعكس تغير أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية المتاحة جميعًا في الاقتصاد القومي، وكذلك أسعار التجزئة السائدة في أسواق القطر خلال فترة معينة. لذلك يعد هذا الرقم القياسي نظرًا إلى شموله جميع السلع والخدمات المتبادلة في أسواق القطر، خير مؤشر لقياس ظاهرة التضخم على مستوى الاقتصاد الكلي. وبالطبع، يمكن اختيار المقدار الكلي المناسب واستنتاج الرقم القياسي الضمني للأسعار وفق الغرض من الدراسة، وحسب الإحصاءات المتوافرة [٥، ص ص٢١٨-٢١٩].

سنقوم باستنتاج الأرقام القياسية لأسعار الناتج المحلي الصافي بأسعار التكلفة، والناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة، والناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، والإنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ثم نقدر معدلات التضخم عن الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م بالاعتماد على الأرقام القياسية للأسعار المستنتجة. وأخيرًا، سنعمد إلى حساب معدلات التضخم القطاعية ونبين مدى إسهام هذه القطاعات في معدل التضخم العام، إضافة إلى تبيان إسهام بنود مصادر واستخدامات السلع والخدمات في معدل تضخم الاقتصاد القومي. وقد لُخصت الأرقام القياسية الضمنية للناتج والإنتاج المحلي، في الجدول **الملحق رقم (٣)**.

يُقدر معدل زيادة الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة بـ ١٣,٣٨٪ سنويًا، ومعدل زيادة الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة بـ ١٣,٣٦٪ سنويًا، ومعدل زيادة الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بـ ١٣,٦٨٪ سنويًا ومعدل زيادة الرقم القياسي الضمني لأسعار الإنتاج المحلي بسعر السوق بـ ١٣,٦٥٪ سنويًا. ويلاحظ أن معدلات زيادة الأرقام القياسية المقيمة بأسعار السوق تزيد قليلاً عن معدلات زيادة الأرقام القياسية المقيمة بأسعار التكلفة، وذلك نتيجة لارتفاع الضرائب غير المباشرة، وهوامش الربح، ونفقات الدعاية والنقل والتخزين بمعدلات أعلى من معدل زيادة أسعار السلع والخدمات الداخلة في تركيب الناتج المحلي بأسعار التكلفة.

وتُعد المقاييس السابقة، وخاصة معدل زيادة الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق، من أفضل مقاييس التضخم خلال الفترة المدروسة على مستوى الاقتصاد السوري. لذلك سنعتمد السلسلة الزمنية للرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق لدراسة العلاقة بين ظاهرة ارتفاع الأسعار العامة والقطاعية، حيث ستُؤخذ سنة ١٩٨٠م كسنة أساس.

وتسهم القطاعات الاقتصادية المشتركة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بمعدلات مختلفة في ظاهرة التضخم، فمعدلات التضخم الملاحظة في قطاع الزراعة تختلف عن تلك المشاهدة في قطاع البناء والتشييد، أو قطاع تجارة الجملة والمفرق، أو قطاع الصناعة والتعدين. لذلك، فقد حُسبت معدلات التضخم في هذه القطاعات اعتمادًا على

الأرقام القياسية الضمنية للأسعار الناتجة عن قسمة الدخول المولدة في هذه القطاعات مقيمة بالأسعار الجارية على مثيلتها مقيمة بالأسعار الثابتة. وبتطبيق النموذج نصف اللوغاريتمي على الأرقام القياسية الضمنية القطاعية المحسوبة في الجدول **الملحق رقم (٤)**، حصلنا على التقديرات الملخصة في الجدول رقم (٧).

ويبدو واضحًا ازدياد أسعار السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الزراعة (١٦,٤٢٪)، وقطاع البناء والتشييد (١٦,٠٢٪) بمعدلات أعلى من معدل التضخم في الاقتصاد القومي بأكمله. في حين ترتفع أسعار السلع والخدمات في قطاع الصناعة والتعدين، والنقل والمواصلات والتخزين مثلاً بمعدلات تقل عن معدل التضخم الملاحظ على مستوى الاقتصاد بكامله.

ويمكن النظر إلى معدل التضخم الكلي، على أنه الوسط الحسابي المرجح لمعدلات التضخم القطاعية، مرجحة بنسبة إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق خلال الفترة المدروسة. وعلى سبيل المثال، فقد طُبقت نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨١م، باعتباره سنة وسيطة في الفترة المدروسة، فتوصلنا إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (٧).

ونلاحظ أن معدل التضخم المقدر بتثقيل معدلات التضخم القطاعية، بنسبة إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق يساوي ١٣,٧٪، ويقارب هذا التقدير معدل زيادة الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي للفترة بكاملها والمساوي ١٣,٦٨٪، لذلك، يمكن اعتبار معدلات التضخم القطاعية المرجحة ممثلة لإسهام كل من القطاعات الاقتصادية في معدل التضخم العام.

كما يمكن حساب معدلات التضخم الناتجة من المقادير الكلية الداخلة في معادلة التوازن الاقتصادي العام بين الموارد والاستخدامات، وفق مفاهيم الحسابات القومية، والتي تتلخص بالمتطابقة التوازنية التالية:

مجموع الاستخدامات (الاستهلاك النهائي الخاص + الاستهلاك النهائي الحكومي + الاستهلاك الوسيط + التراكم + الصادرات) = مجموع الموارد (الإنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق + المستوردات).

جدول رقم (٧). تقدير معدل التضخم العام من معدلات التضخم القطاعية في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

القطاع الاقتصادي	معدل التضخم القطاعي ٪	نسبة إسهام القطاع في الناتج المحلي ١٩٨١م	إسهام القطاع في معدل التضخم العام
الزراعة	١٦,٤٢	٢٣,٥٩	٣,٨٧٣٤٨
الصناعة والتعدين	١١,٥٩	١٢,٥٦	١,٤٥٥٧٠
البناء والتشييد	١٦,٠٢	٥,٥٢	٠,٨٨٤٣٠
تجارة الجملة والمفرق	١٣,٨٥	٢٥,٢٠	٣,٤٩٠٢
النقل والمواصلات والتخزين	١١,٧٢	٨,٨٤	١,٠٣٦٠٥
المال والتأمين والعقارات	١٠,١٦	٦,٦٢	٠,٦٧٢٦
خدمات المجتمع والشخصية	١٦,١٣	٢,٣١	٠,٣٧٢٦٠
الخدمات الحكومية	١٢,٤٠	١٥,٣٢	١,٨٩٩٦٨
هيئات لاتهدف الربح	٤,٢٨	٠,٠٤	٠,٠١٧١٢
المجموع		١٠٠,٠٠	١٣,٧٠١٧٣

ويتم تقدير معدلات التضخم بحساب الأرقام القياسية الضمنية لأسعار كل مقدار اقتصادي كلي، وذلك بقسمة التقديرات السنوية مقيمة بالأسعار الجارية على التقديرات السنوية مقيمة بالأسعار الثابتة للمقدار الكلي نفسه. وقد قُدرت معدلات التضخم من واقع الحسابات القومية للفترة المدروسة ١٩٧٠-١٩٩١م، ولُخصت البيانات في الجدول **الملحق رقم (٥)**، ومعدلات التضخم المقدرة في الجدول رقم (٨).

هذا ويمكن التأكد من كفاية التقديرات السابقة، بالحصول على معدل تضخم مجموع الاستخدامات، باعتباره وسطًا حسابيًّا مرجحًا لمعدلات تضخم فئات الاستخدامات، مرجحة بنسبة كل فئة إلى مجموع الاستخدامات. وكذلك الحصول على معدل تضخم مجموع الموارد، باعتباره وسطًا حسابيًّا مرجحًا لمعدلات تضخم الموارد، مثقلة بنسبة كل فئة إلى مجموع الموارد. فإذا أخذنا على سبيل المثال تركيب الاستخدامات والموارد

لعام ١٩٨١م باعتبارها السنة الوسيطة في الفترة المدروسة، فسنحصل على النتائج التالية الملخصة في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨). تقدير معدل تضخم مجموع الاستخدامات والموارد من معدلات تضخم المقادير الكلية في سورية ١٩٧٠-١٩٩١م.

الفئات	معدل التضخم ٪	نسبة إسهام الفئة في المجموع ٪	المعدل المرجح	معامل التحديد
فئات الاستخدامات				
الاستهلاك الخاص	١١,١١	٣٦,٢٩	٤,٠٣١٨	٠,٩٤٥٨٥٨
الاستهلاك الحكومي	١٣,٣١	١١,٩١	١,٥٨٥٢	٠,٩٧٤٠٨٤
الاستهلاك الوسيط	١٤,٠٨	٣٤,٤١	٤,٨٤٤٩	٠,٩٧٠٧٧٤
التراكم	١٣,٥١	١١,٦٨	١,٥٧٧٨	٠,٩٤٤٣٨٤
الصادرات	١٧,٥٨	٥,٧١	١,٠٠٣٨	٠,٩٣٢٧٠٦
مجموع فئات الاستخدامات		١٠٠,٠٠	١٣,٠٤٣٥	
فئات الموارد				
الإنتاج المحلي	١٣,٦٥	٨٧,٥٣	١١,٩٤٧٨	٠,٩٧٦١٤٣
المستوردات	١٢,٥٧	١٢,٤٧	١,٥٦٧٥٠	٠,٩٤٩٨٥٩
مجموع فئات الموارد		١٠٠,٠٠	١٣,٥١٥٣	

وتبين النتائج أن معدل تضخم مجموع الاستخدامات يساوي ١٣,٠٤٪ في حين أن معدل تضخم مجموع الموارد يساوي ١٣,٥٢٪. وبالطبع، يعزى الفرق الضئيل بين التقديرين، إلى أسلوب التقدير وتدوير الأرقام. وباختصار، تتفاوت معدلات تضخم فئات الموارد والاستخدامات من السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، فتبلغ معدلها الأدنى في بند الاستهلاك الخاص (١١,١١٪)، ومعدلها الأعلى في الصادرات (١٧,٥٨٪). ويبدو أن أسعار المستوردات لم ترتفع كثيراً كما قد يتبادر للأذهان، حيث قُدر معدل ارتفاع أسعار المستوردات بـ ١٢,٥٧٪، وهو أقل من معدل ارتفاع أسعار الإنتاج المحلي الإجمالي البالغ ١٣,٦٥٪. وتمثل معدلات التضخم المرجحة، إسهام كل فعالية اقتصادية في معدل

التضخم الكلي، حيث نجد أن الاستهلاك الخاص والاستهلاك الوسيط من أكثر الفعاليات الاقتصادية إسهامًا في معدل التضخم الكلي. ونلاحظ بشكل عام، أن معدلات التضخم المقدرة من الأرقام القياسية الضمنية للأسعار والتي تقدر تقريبًا بـ ١٣,٦٪، تقارب التقديرات السابقة التي حصلنا عليها، سواء من فجوة الطلب أم من النظرية الكمية للنقود.

سادسًا: التضخم المستورد في الاقتصاد السوري

يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار في اقتصاديات الدول الصناعية إلى انتقال ظاهرة التضخم من الدول الصناعية إلى الدول النامية التي تتعامل معها اقتصاديًّا، من خلال ارتفاع أسعار مستوردات الدول النامية من الدول الصناعية المتقدمة. وبالتالي، فإن التضخم المستورد، ماهو إلا ارتفاع مستوى الأسعار العام الناتج عن ارتفاع أسعار المستوردات. وللتضخم المستورد آثار سيئة على الاقتصاد الوطني أهمها [١٠، ص٢٥٦]: زيادة العجز في موازين المدفوعات، وزيادة المديونية الخارجية، وارتفاع نفقات المعيشة، وإحداث المزيد من التفاوت في توزيع الدخول، وزيادة التبعية الاقتصادية للخارج.

ويمكن قياس التضخم المستورد وتقدير إسهامه في التضخم الكلي، حسب العلاقات التالية: [١١، ص ص٨٧-١٣٩]

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الإنفاق المحلي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

$$\text{إسهام التضخم المستورد} = \frac{\text{التضخم المستورد}}{\text{التضخم العام}} \times ١٠٠$$

ويُقترح لقياس التضخم العالمي، أخذ معدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول الصناعية المتقدمة التالية: (الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، كندا). حيث يُنشر معدل متوسط لتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك بشكل دوري [١٢]. وبتطبيق العلاقتين على الاقتصاد السوري نستطيع تقدير كل من التضخم المستورد وإسهامه في التضخم العام، كما هو مبين في الجدول رقم (٩). ويلاحظ من هذا

جدول رقم (٩). التضخم المستورد وإسهامه في التضخم الكلي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

السنوات	نسبة الواردات للناتج المحلي ((١))	معدل التضخم العالمي ((٢))	التضخم المستورد (٣)=(١)×(٢)	معدل التضخم الكلي ((٤))	إسهام التضخم المستورد ٪ (٥)=(٣)÷(٤)
١٩٧٠م	٠,٢١٠٥٩	٥,٧٠٠٠	١,٢٠٠٤		
١٩٧١م	٠,٢١٠٤٦	٥,٠٠٠٠	١,٠٥٢٣	٧,٢٠٧٦	١٤,٦٠٠
١٩٧٢م	٠,١٨٣٤٣	٤,٣٠٠٠	٠,٧٨٨٧٥	٧,٨٩٠١-	٩,٩٩٦٦-
١٩٧٣م	٠,٢٢٦٩٠	٧,٥٠٠٠	١,٧٠١٨	١٦,٨٤٤	١٠,١٠٣
١٩٧٤م	٠,٢٤٧٧٥	١٣,٣٠٠	٣,٢٩٥٠	٢٩,٤٥١	١١,١٨٨
١٩٧٥م	٠,٣٢٠٠٢	١١,٣٠٠	٣,٦١٦٢	٨,٧٥٦٣	٤١,٢٩٨
١٩٧٦م	٠,٢٩٦٢٢	٨,٢٠٠٠	٢,٤٢٩٠	٨,١٨٣٠	٢٩,٦٨٣
١٩٧٧م	٠,٣٣٢٣٧	٨,٤٠٠٠	٢,٧٩١٩	١٠,٦٦٣	٢٦,١٨٢
١٩٧٨م	٠,٢٩٧٩١	٧,٣٠٠٠	٢,١٧٤٨	١٠,٢٧٨	٢١,١٦٠
١٩٧٩م	٠,٣٢٣١٠	٩,٩٠٠٠	٣,١٩٨٧	١٦,١١٣	١٩,٨٥١
١٩٨٠م	٠,٣٠٠٦١	١٢,٧٠٠	٣,٨١٧٨	١٧,٤٧٢	٢١,٨٥١
١٩٨١م	٠,٢٥٢١٣	١٠,٣٠٠	٢,٥٩٧٠	١٧,١٥٦	١٥,١٣٧
١٩٨٢م	٠,٢٠٨٠٣	٧,٢٠٠٠	١,٤٩٧٨	٢,٤٠٤٥	٦٢,٢٩٤
١٩٨٣م	٠,٢٠٢٣١	٤,٧٠٠٠	٠,٩٥٠٨٨	٥,٠٤٤٩	١٨,٨٤٨
١٩٨٤م	٠,٢٠٨٣٧	٤,٧٠٠٠	٠,٩٧٩٣٣	٧,١٦١٨	١٣,٦٧٤
١٩٨٥م	٠,٢٧٣٤٠	٤,٠٠٠٠	١,٠٩٣٦	٤,٠٩٧٣	٢٦,٦٩١
١٩٨٦م	٠,٢٥٦١٤	٢,١٠٠٠	٠,٥٣٧٩٠	٢٦,٣٢٣	٢,٠٤٣٤
١٩٨٧م	٠,٢٩٧١١	٢,٩٠٠٠	٠,٨٦١٦١	٢٥,٤٠٦	٣,٣٩١٤
١٩٨٨م	٠,٢٥٣٨٨	٣,٤٠٠٠	٠,٨٦٣٢٠	٢٨,٦١٥	٣,٠١٦٦
١٩٨٩م	٠,٢٩٣٢٩	٤,٥٠٠٠	١,٣١٩٨	٢٣,٣٢٧	٥,٦٥٧٨
١٩٩٠م	٠,٢٧٤٩١	٥,٠٠٠٠	١,٣٧٤٥	١٩,٣٣٥	٧,١٠٩١
١٩٩١م	٠,٢٤٩٣٨	٤,٣٠٠٠	١,٠٧٢٣	٥,٦٦٦٨	١٨,٩٢٣

الجدول، تقلب إسهام التضخم المستورد في التضخم الكلي بين نسبة دنيا تساوي ٢٪ عام ١٩٨٦م ونسبة عليا ٦٢٪ عام ١٩٨٢م. ويعتمد ذلك بالطبع، على نسبة المستوردات من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم العالمي وحجم التضخم الكلي. ونتبين انخفاض إسهام التضخم المستورد خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠م، بسبب هبوط معدلات التضخم العالمية بشكل ملحوظ.

سابعًا: التضخم والديون الخارجية

يرتبط ارتفاع المستوى العام للأسعار ارتباطًا وثيقًا بفجوة الطلب السلعية وفجوة الطلب النقدية، وقد لاحظنا كيف توسع الطلب النقدي (كتلة النقود المتداولة) والطلب السلعي (مجموع الاستخدامات) بمعدلات تفوق حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات. ومن الممكن كذلك ربط التضخم الداخلي بالديون الخارجية، حيث تقوم الدولة بتمويل استثماراتها العامة، ونفقاتها الاستهلاكية، واحتياجاتها العسكرية، بالاستدانة الخارجية. وتخلق الديون الخارجية، عندما تدخل الاقتصاد الوطني طلبًا متزايدًا على السلع والخدمات الأساسية، بما تخلفه من فوائض نقدية في العملة المحلية، تنعكس بارتفاع المستوى العام للأسعار.

ازدادت ديون سورية الخارجية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م زيادة كبيرة، فقد بلغ إجمالي الدين الخارجي ٢٩٨,٧ مليون دولار عام ١٩٧١م، وارتفع بشكل مطرد حتى بلغ ١٦٨١٤,٨ مليون دولار عام ١٩٩١م [١٣]. وقد قُدر معدل زيادة الديون الخارجية خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٠م بـ ٢٥,٤٢٪ سنويًا. وبالطبع، فإن معظم الديون الخارجية في سورية كانت ديونًا عسكرية للكتلة الشرقية السابقة، بمعنى أنها لم تكن ذات تأثير مباشر على حجم الكتلة النقدية. ولكن ارتباط التضخم بهذه الديون كان من خلال طريقة تسديد هذه الديون وأعبائها، التي تمثلت بتصدير سلع مصنعة بأسعار تصديرية مرتفعة. وقد أدى تصدير هذه السلع، إلى رفع مستويات الأسعار المحلية ارتفاعًا ملحوظًا، بسبب اهتمام المصدرين بتحقيق أرباح مرتفعة بالعملة المحلية، والحصول على نسبة محددة من عائدات التصدير **بالنقد الأجنبي** لاستخدامها في عمليات الاستيراد.

ومن الممكن، دراسة العلاقة بين الديون الخارجية والتضخم في سورية[١٠]، بمحاولة تفسير أفضل مقاييس التضخم، وهو الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥م (I_Y)، بإجمالي الدين الخارجي (D). وباستخدام النموذج الخطي، نحصل من بيانات الجدول رقم (١٠)، على النموذج التالي:

$$\hat{I}_Y = 36.406199 + 0.0073033\ D$$

$$(5.0947085)\ (9.9576133) \qquad (٤)$$

$$R^2 = 0.972664\ F = 231.285\ DW = 1.64688^{*}\ N = 16$$

ويفيد النموذج (٤)، أن كل زيادة بالدين الخارجي قدرها مليون دولار، تنعكس بارتفاع المستوى العام للأسعار بمقدار (٠,٠٠٧) نقطة. وبما أن الدين الخارجي ومستوى الأسعار مقاسة بوحدات مختلفة، فمن الممكن استخدام النموذج اللوغارتمي لتقدير مرونة التضخم بالنسبة للدين الخارجي (نموذج رقم ٥):

$$(\ln \hat{I}_Y) = 0.8648069 + 0.4138885\ \ln D$$

$$(6.0850525)\ (22.964351) \qquad (٥)$$

$$R^2 = 0.972343\ F = 527.3614\ DW = 1.210518^{**}\ N = 17$$

ويفيد النموذج (٥) أن كل زيادة في حجم الدين الخارجي بنسبة ١٪ تنعكس بارتفاع في مستوى الأسعار العام بنسبة ٠,٤١٪ خلال الفترة المدروسة، أو أن كل زيادة في حجم الدين الخارجي بنسبة ٢,٥٪ تنعكس بارتفاع في مستوى الأسعار العام بنسبة ١٪.

ثامنًا: النمو الاقتصادي والتضخم في سورية

هل ترافق التضخم في الاقتصاد السوري مع النمو الاقتصادي، أم أن هذا التضخم لم تكن له آثار ملحوظة على النمو الاقتصادي؟. يمكن الإجابة عن هذا السؤال المهم بدراسة العلاقة بين مقاييس التضخم المختلفة ومعدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥م)، أي بعد استبعاد أثر النمو السكاني. فإذا تمخضت علاقة طردية بين مقاييس التضخم من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة

---

(١٠) اقتصرت دراسة علاقة الديون بالتضخم على الفترة ١٩٧١-١٩٨٧م، وذلك لعدم وجود ديون خارجية على سورية قبل عام ١٩٧١م، ولثبات حجم الديون تقريبًا خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩١م.

جدول رقم (١٠). مجموع الديون الخارجية، والرقم القياسي الضمني للناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م.

السنوات	مجموع الديون الخارجية مليون دولار	الرقم القياسي الضمني للناتج
١٩٧٠م		١٠٠,٠٠
١٩٧١م	٢٩٨,٧٠	١٠٧,٢١
١٩٧٢م	٣٦١,٢٠	٩٨,٧٥
١٩٧٣م	٤٤٠,٣٠	١١٥,٣٨
١٩٧٤م	٥١٨,٦٠	١٤٩,٣٦
١٩٧٥م	٦٨٥,٢٠	١٦٢,٤٤
١٩٧٦م	١٠٠٣,٥	١٧٥,٧٣
١٩٧٧م	١٨٢٠,٣	١٩٤,٤٧
١٩٧٨م	٢٠٢٤,٩	٢١٤,٤٦
١٩٧٩م	٢٣٣٥,٧	٢٤٩,٠٢
١٩٨٠م	٣٥٤٨,٩	٢٩٢,٥٣
١٩٨١م	٤٧٩٩,٩	٣٤٢,٧١
١٩٨٢م	٦١٤٨,٢	٣٥٠,٩٥
١٩٨٣م	٨٥٤٥,٦	٣٦٨,٦٦
١٩٨٤م	٨٨٢٥,٨	٣٩٥,٠٦
١٩٨٥م	١٠٨١٩,١	٤١١,٢٥
١٩٨٦م	١٢٩١٨,١	٥١٩,٥٠
١٩٨٧م	١٥٩٩٧,٤	٦٥١,٤٩
١٩٨٨م	١٦٣٨٢,٩	٨٣٧,٩١
١٩٨٩م	١٦٨٨٠,٨	١٠٣٣,٣٧
١٩٩٠م	١٦٤٤٦,١	١٢٣٣,١٧
١٩٩١م	١٦٨١٤,٨	١٣٠٣,٠٥

ثانية، فيمكن تبرير السياسة التضخمية التي طُبقت في الاقتصاد السوري، أما إذا لم تكن هناك علاقة واضحة بين المتغيرين، أو كانت العلاقة بينهما عكسية، فيدل ذلك على فشل السياسة التضخمية في تأدية الهدف الأساسي منها، وهو دعم النمو الاقتصادي.

لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم في سورية على ضوء نتائج هذا البحث، فقد اعتمدنا لتفسير المتغير (G) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥م، ثلاثة تقديرات مختلفة للتضخم. يعتمد الأول على فجوة الطلب السلعية، حيث يمثل (REXD) نسبة فجوة الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفق النموذج (٦):

$$\hat{G} = 4.8013934 - 0.0047031\ REXD$$

$$(1.713926)\ (-0.8381432) \qquad (٦)$$

$$R^2 = 0.035655 \quad F = 0.702484 \quad DW = 2.378585^{*} \quad N = 22$$

ويستند الثاني إلى النظرية الكمية للنقود، ويمثل (P) سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وفق النموذج (٧):

$$\hat{G} = 5.7569451 - 4.3722572\ P$$

$$(1.9111683)\ (-1.1422109) \qquad (٧)$$

$$R^2 = 0.064254 - F = 1.304646 \quad DW = 2.42436^{*} - N = 22$$

ويعتمد الثالث على (I_Y) الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ١٩٧٠م، وفق النموذج (٨):

$$\hat{G} = 5.3218091 - 0.0200921\ I_Y$$

$$(1.6636958)\ (-0.8646443) \qquad (٨)$$

$$R^2 = 0.037858 \quad F = 0.74761 \quad DW = 2.38254^{*} \quad N = 22$$

وقد بين تقدير النماذج الثلاثة، بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، وجود علاقة عكسية غير معنوية بين معدل النمو الاقتصادي، ومقاييس التضخم الثلاثة. وهذا يعني، على أحسن الأحوال، أن سياسة التضخم المطبقة في الاقتصاد السوري، لم تكن ذات نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي، إن لم نقل إنها ذات آثار سلبية عليه.

أما النموذج (٩) فيربط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥م، ومعدل تغير سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: $GP = \frac{\Delta Pt}{Pt-1} \times 100$ ، أي:

$$\hat{G} = 13.451655 - 0.6480388\,GP$$

$$(4.7461128)\ (-4.2471332) \qquad (٩)$$

$$R^2 = 0.487015 \quad F = 18.03814 \quad DW = 2.096293^{*} \quad N = 22$$

ويتبين وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ومعدل التضخم السنوي المحسوب من تغير سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وتُفيد مقدرات النموذج المعنوية بمستوى دلالة ١,٠٪، أن كل زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة، تؤدي إلى تناقص قدره ٠,٦٥ نقطة في معدل النمو الاقتصادي. وبالتالي يوضح هذا النموذج، تبلور علاقة عكسية بين معدل التضخم في سورية، ومعدل النمو الاقتصادي. وهذا بالطبع، إضافة إلى آثار التضخم السيئة، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر. حيث أدى التضخم الذي عانى منه الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة إلى تغيرات ملموسة في توزيع الدخل والثروة بين مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية. فقد تحسن وضع الفئات المعتمدة في دخولها على الأرباح (التجار، والصناعيين، والمهن الحرة)، كما تحسن وضع أصحاب الثروات المتمثلة في العقارات والمخزون السلعي والعملات الأجنبية، لارتفاع قيم هذه الأصول بمعدلات أعلى من مستوى الأسعار العام. بينما تدهور وضع الموظفين ذوي الدخل المحدود، وأصحاب الدخل الريعي (ريع العقارات)، وأصحاب التوظيفات النقدية (الفوائد)، لأن دخول هذه الفئات تحدد بعقود لايمكن تعديلها إلا بعد فترة طويلة. مما أدى إلى ذوبان الفئة المتوسطة في المجتمع وزيادة التمركز في توزيع الدخول.

ولانستطيع هنا إلا أن نستخلص الأثر السلبي للتضخم على النمو الاقتصادي في سورية كما هو الحال في كثير من الدول النامية حيث يتأكد مرة أخرى «أن حصاد التضخم في كل دول العالم المتخلف، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، يشير بما لايدع مجالاً للشك إلى أن التضخم يعرقل التنمية، ويضع العقبات أمام التخطيط الاقتصادي، ويعبث بقيم

المجتمع، ويشيع الاضطراب في مختلف جوانبه. ومن هنا ينبغي الحرص على محاربته ورفض التعايش معه» [١٤، ص: ٥٦].

خلاصة البحث

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التضخم في سورية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م، وقد تمحور البحث في ثلاثة اتجاهات تطبيقية لقياس ظاهرة التضخم.

اعتمد الأول على قياس التضخم من خلال تتبع العرض المتمثل على مستوى الاقتصاد، بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والواردات بأسعار عام ١٩٧٠م، والطلب المساوي للاستهلاك النهائي العائلي والحكومي والتراكم والصادرات بالأسعار الجارية. وبحساب فائض الطلب ثم نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، توصلنا إلى تقويم للتضخم من خلال تقدير المعدل السنوي الثابت لنمو كل من العرض والطلب وفجوة الطلب ونسبة فجوة الطلب إلى العرض الكلي. وقد كانت هذه المعدلات كالتالي: ١٩,٥٪ للعرض، و١٩,١٪ للطلب، و٣٣,٣٦٪ لفجوة الطلب، و٢٦,٨٨٪ لنسبة فائض الطلب. وقد قُدر معدل التضخم بـ ١٣,٩١٪ كفرق بين معدل نمو الطلب الكلي عن العرض الكلي.

واتجه الثاني لاستخدام معادلة فيشر، المنبثقة عن النظرية الكمية للنقد، لتقدير سعر وحدة الناتج الحقيقي، وتقدير معدل نمو كتلة النقود المتداولة (وسائل الدفع)، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر وحدة الناتج الحقيقي. وتوصلنا في هذا السياق، إلى النتائج التالية:

١ ـ تترافق زيادة كل وحدة من الكتلة النقدية المتداولة بارتفاع قدره ١٦٩,٠ وحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٢ ـ تقدر مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالنسبة للكتلة النقدية المتداولة بـ ٠,٢٠٨.

٣ ـ تزداد الكتلة النقدية المتداولة بمعدل متوسط سنوي ثابت قدره ٢٢,٠٦٪، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٣,٦٣٪ سنويًا، وبالتالي يُقدر معدل التضخم

بالفرق بين المعدلين أي يساوي ١٨,٤٣٪ وذلك بافتراض ثبات سرعة التداول، وبـ ١٥,٤٦٪ عند أخذ تناقص سرعة التداول بعين الاعتبار.

٤ ـ ارتفاع سعر وحدة الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، بمعدل ثابت قدره ١٦,٥٨٪ بافتراض ثبات سرعة التداول، وبـ ١٣,٦١٪ باعتبار تناقص سرعة التداول.

٥ ـ انخفضت سرعة تداول النقود بمعدل سنوي متوسط قدره ٢,٩٧٪ سنويًا.

٦ ـ ازدادت نسبة الإفراط النقدي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمعدل ٢٤,٧٧٪ سنويًا.

وتتبع الثالث، الأرقام القياسية لأسعار الجملة والمفرق والضمنية، حيث مكن من التوصل إلى التقديرات التالية:

١ ـ ارتفعت أسعار الجملة بمعدل سنوي ثابت قدره ١٤,٩١٪. وقد قُدر معدل ارتفاع الأسعار بـ: ١٤,٦٪ للمواد الغذائية، و١٥,٦٠٪ للمواد الأولية، و١٢,٧٧٪ للمنتجات الصناعية، و١٢,٢٪ لمواد البناء، و١٦,٧٥٪ للمحروقات.

٢ ـ ارتفعت أسعار المفرق (خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٩م) بمعدل ثابت قدره ١٤,٠٦٪ في مدينة دمشق، و١٣,٨٨٪ في مدينة حلب.

٣ ـ ارتفعت الأرقام القياسية الضمنية لأسعار الناتج والإنتاج المحلي كما يلي: ١٣,٣٨٪ للناتج المحلي الصافي بأسعار التكلفة، و١٣,٣٦٪ للناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة، و١٣,٦٨٪ للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، و١٣,٦٥٪ للإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.

٤ ـ تفاوتت معدلات التضخم في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث قُدرت معدلات التضخم فيها اعتمادًا على الأرقام القياسية الضمنية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بـ: ١٦,٤٢٪ لقطاع الزراعة، و١١,٥٩٪ لقطاع الصناعة، و١٦,٠٢٪ لقطاع البناء والتشييد، و١٣,٨٥٪ لقطاع تجارة الجملة والمفرق، و١١,٧٢٪ لقطاع النقل والمواصلات والتخزين، و١٠,١٦٪ لقطاع المال والتأمين والعقارات، و١٦,١٣٪ لقطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية، و١٢,٤٪ لقطاع الخدمات الحكومية، و٤,٢٨٪ لقطاع الهيئات التي لاتهدف الربح.

٥ ـ أما بالنظر إلى موارد واستخدامات السلع والخدمات في الاقتصاد القومي فقد قُدرت معدلات تضخمها اعتمادًا على الأرقام القياسية الضمنية للأسعار بـ: ١١,١١٪ للاستهلاك النهائي العائلي، و١٣,٣١٪ للاستهلاك النهائي الحكومي، و١٤,٠٨٪ للاستهلاك الوسيط، و١٣,٥١٪ للتراكم، و١٧,٥٨٪ للصادرات، و١٣,٦٥٪ للإنتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق، و١٢,٥٧٪ للمستوردات.

وقد مكنت الدراسة من تقدير التضخم المستورد ونسبته من التضخم الكلي، حيث تبين تقلب أثر التضخم المستورد بصورة ملحوظة من سنة لأخرى، رغم اتجاه نسبة التضخم المستورد للانخفاض في السنوات الأخيرة بسبب هبوط معدلات التضخم عمومًا في الدول الصناعية المتقدمة.

وتبلورت علاقة واضحة بين حجم الديون الخارجية ومعدل التضخم. فقد ارتفع معدل التضخم (الرقم القياسي الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي) بصورة مترافقة مع حجم الديون الخارجية التي ازدادت بمعدل قدره ٢٥,٤٢٪ سنويًا. كما اتضح أن كل زيادة بمقدار ٢,٥٪ في حجم الديون الخارجية، تنعكس بزيادة قدرها ١٪ في معدل التضخم.

وأظهرت نتائج البحث عدم وضوح أية علاقة إيجابية بين معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. وهذا يدل على أن السياسة التضخمية في سورية، لم تفلح في رفع معدلات النمو الاقتصادي وأوضحت بعض النماذج الاقتصادية وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، مما يعني أن السياسة التضخمية كانت ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

وخلاصة القول، يتصف التضخم الذي ساد الاقتصاد السوري خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م بأنه تضخم مفتوح (open inflation)، حيث تمكنت الضغوط التضخمية من التحول إلى ارتفاع فعلي ومستمر في مستوى الأسعار العام. ولكن هذا التضخم المفتوح مشوب بتضخم كامن (supressed inflation) نتيجة للتدخل الحكومي المتمثل بمراقبة الأسعار وتحديدها، ودعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتوزيع البطاقات التموينية. كما يتصف التضخم في الاقتصاد السوري، بأنه تضخم طلب ناتج عن زيادة الطلب الكلي عن مستوى الإنتاج والعرض. ويختلف هذا التضخم جذريًا عن تضخم البائعين أو تضخم التكاليف لأن نقابات العمال ومؤسسات الأعمال، لاتستطيع ممارسة ضغوط تذكر في رفع

مستـويات الأجور والأسعار، لضعف قواها الاحتكارية في السوق. وبتفحص معدلات التضخم المقدرة، المستنتجة من تطبيق أساليب وطرائق تقديرية مختلفة، يتبين أن معدل التضخم المتوسط يقع بحدود ١٤٪ سنويًا، أي أن مستوى الأسعار العام قد تضاعف مرة واحـدة كل خمس سنـوات تقـريبًـا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م. وهذا يدل على معاناة الاقتصاد السوري من تضخم زاحف لم يبلغ بمعدلاته تضخمًا جامحًا مماثلاً للتضخم السائد في بعض دول أمـريكـا الـلاتينية. ولكن استمـرار عملية التـدخل الحكومي يعطل آلية الأسعار، ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، ويعمل على إعاقة عودة الاقتصاد إلى التوازن. ويخشى أن يتحول التضخم المشاهد في الاقتصاد السوري، إلى تضخم جامح عندما تتخلى الدولة تدريجيًا عن سياستها التدخلية، برفع الدعم عن السلع الأساسية، وترك آلية السوق تتحكم بمستـوى الأسعـار، وتوحيد أسعار الصرف، وتحرير التجارة الخارجية من القيود الإدارية والنقـدية. وربـما يسرع في ذلـك المسـار، الضغوط التي يمارسها صندوق النقد الدولي، لإعادة هيكلة الاقتصاد السوري، وتحريره من القيود المختلفة.

المراجـــــع

[١] Lecaillon, Jean. *Analyse Macroeconomique*, Edition Cujas, Paris, 1969.

[٢] الحبيب، فايز إبراهيم. *مبادىء الاقتصاد الكلي*. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٩٢م.

[٣] صقر، أحمد صقر. *النظرية الاقتصادية الكلية*، الطبعة الثالثة. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٨م.

[٤] السيد حسن، موفق. *المشكلات الاقتصادية المعاصرة*. دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٢م.

[٥] Brajer, V. "Empirical Inflation Models in Developing Countries: Sensitivity to the Definition of Inflation", *The Journal of Development Studies*, Vol. 28 (4), (July 1992), 717-729.

[٦] المكتب المـركـزي للإحصـاء. *المجمـوعات الإحصائية للسنوات* ١٩٨٠م، ١٩٨٦م، ١٩٩٠م، ١٩٩١م، ١٩٩٢م. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء.

[٧] زكي، رمزي. *مشكلة التضخم في مصر*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

[٨] Evans, M.K. *Macroeconomic Activity*. London: Happer & Row Publishers, 1969.

[٩] Duck, N.W. Some International Evidence on the Quantity of Money, *Journal of Money*, Credit, and Banking, Vol. 25, No. 1 (Feb. 1993).

[١٠] زكي، رمزي. *التضخم المستورد: دراسة آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية*. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦م.

[١١] الصادق، علي توفيق. «*التضخم المستورد: العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية*»، في: *التضخم في العالم العربي*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دار الشباب للنشر، ١٩٨٦م.

[١٢] O.E.C.D. "*Economic Outlook*", Paris, 1984, 1988, 1992, 1993.

[١٣] World Bank, "*World Tables 1993*". Washington: World Bank, 1993.

[١٤] زكي، رمزي. «الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة»، في *التضخم في العالم العربي*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دار الشباب للنشر، ١٩٨٦م.

[١٥] I.F.M. "*World Economic Outlook, May 1994*", Washington, 1994.

ملحق رقم (١).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٨٥م	الرقم القياسي الضمني ١٩٨٥=١٠٠	الرقم القياسي الضمني ١٩٧٠=١٠٠	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٧٠م
١٩٧٠م	٦٨٠٠	٢٧٩٦٥	٢٤,٣٢	١٠٠	٦٨٠٠,٠٠
١٩٧١م	٨٠١٣	٣٠٧٣٨	٢٦,٠٧	١٠٧,٢١	٧٤٧٤,٢٩
١٩٧٢م	٩٢٢٨	٣٨٤٣١	٢٤,٠١	٩٨,٧٥	٩٣٤٤,٩٢
١٩٧٣م	٩٨٦١	٣٥١٤٧	٢٨,٠٦	١١٥,٣٨	٨٥٤٦,٣٨
١٩٧٤م	١٥٨٤٥	٤٣٦٢٧	٣٦,٣٢	١٤٩,٣٦	١٠٦٠٨,٣٩
١٩٧٥م	٢٠٥٩٧	٥٢١٤٥	٣٩,٥٠	١٦٢,٤٤	١٢٦٧٩,٦٣
١٩٧٦م	٢٤٧٢٥	٥٧٨٦١	٤٢,٧٣	١٧٥,٧٣	١٤٠٦٩,٥٤
١٩٧٧م	٢٧٠١٣	٥٧١٢٤	٤٧,٢٩	١٩٤,٤٧	١٣٨٩٠,٣٣
١٩٧٨م	٣٢٣٨٩	٦٢١٠٩	٥٢,١٥	٢١٤,٤٦	١٥١٠٢,٤٩
١٩٧٩م	٣٨٩٧٤	٦٤٣٦٥	٦٠,٥٥	٢٤٩,٠٢	١٥٦٥١,٠٦
١٩٨٠م	٥١٢٧٠	٧٢٠٧٨	٧١,١٣	٢٩٢,٥٣	١٧٥٢٦,٥٧
١٩٨١م	٦٥٧٧٧	٧٨٩٣١	٨٣,٣٣	٣٤٢,٧١	١٩١٩٢,٩٥
١٩٨٢م	٦٨٧٨٨	٨٠٦٠٦	٨٥,٣٤	٣٥٠,٩٥	١٩٦٠٠,٢٤
١٩٨٣م	٧٣٢٩١	٨١٧٥٨	٨٩,٦٤	٣٦٨,٦٦	١٩٨٨٠,٣٦
١٩٨٤م	٧٥٣٤٢	٧٨٤٢٩	٩٦,٠٦	٣٩٥,٠٦	١٩٠٧٠,٨٨
١٩٨٥م	٨٣٢٢٥	٨٣٢٢٥	١٠٠,٠٠	٤١١,٢٥	٢٠٢٣٧,٠٨
١٩٨٦م	٩٩٩٣٣	٧٩١٠٩	١٢٦,٣٢	٥١٩,٥٠	١٩٢٣٦,٢٣
١٩٨٧م	١٢٧٧١٢	٨٠٦١٨	١٥٨,٤٢	٦٥١,٤٩	١٩٦٠٣,١٦
١٩٨٨م	١٨٦٠٤٧	٩١٣١٣	٢٠٣,٧٥	٨٣٧,٩١	٢٢٢٠٣,٧٧
١٩٨٩م	٢٠٨٨٩٢	٨٣١٣٣	٢٥١,٢٧	١٠٣٣,٣٧	٢٠٢١٤,٧١
١٩٩٠م	٢٦٨٣٢٨	٨٩٤٨٥	٢٩٩,٨٦	١٢٣٣,١٧	٢١٧٥٩,٢٧
١٩٩١م	٣١٦٢٠٤	٩٩٧٩٦	٣١٦,٨٥	١٣٠٣,٠٥	٢٤٢٦٦,٥١

ملحق رقم (٢). الأرقام القياسية لأسعار الجملة في سورية أساس ١٩٧٠م = ١٠٠.

السنوات	الرقم القياسي العام	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد المصنوعة	المحروقات	مواد البناء
١٩٧٠م	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٧١م	١٠٦,٩٦	١١٥,٨٣	١٠١,٩٤	١٠١,٦٧	١٠٠,٠٠	١١٨,٨٥
١٩٧٢م	١١٨,٢٦	١٣٠,٨٣	١٠٤,٨٥	١٠٥,٠٠	٩٨,٩٤	١٣٦,٨٩
١٩٧٣م	١١٢,١٧	١١٤,١٧	١١١,٦٥	١٠٩,١٧	١٠٠,٠٠	١٣٤,٤٣
١٩٧٤م	١٤٨,٧٠	١٦٣,٣٣	١٣٢,٠٤	١٣٣,٣٣	١٠٠,٠٠	١٦١,٤٨
١٩٧٥م	١٦٩,٥٧	١٧٠,٨٣	١٧١,٨٤	١٨٩,١٧	١٠١,٠٦	٢١٩,٦٧
١٩٧٦م	١٨١,٧٤	١٨١,٦٧	١٨٥,٤٤	٢١٢,٥٠	١٠٧,٤٥	٢١٨,٠٣
١٩٧٧م	٢٠٤,٣٥	٢١١,٦٧	١٩٦,١٢	٢٢١,٦٧	١٢٧,٦٦	٢٥١,٦٤
١٩٧٨م	٢٢٢,٦١	٢٣٤,١٧	٢١٠,٦٨	٢٢٦,٦٧	١٤٢,٥٥	٢٦٤,٧٥
١٩٧٩م	٢٥١,٣٠	٢٥٩,١٧	٢٢٣,٣٠	٢٣٥,٠٠	٢١٢,٧٧	٣٣٥,٢٥
١٩٨٠م	٢٧٣,٠٤	٢٨٠,٨٣	٢٣٧,٨٦	٢٤٣,٣٣	٢١٤,٨٩	٣٨٥,٢٥
١٩٨١م	٣١٤,٠٠	٣٠٣,٣٠	٢٧١,١٧	٢٤٥,٧٧	٣٧٣,٩١	٣٨٩,١٠
١٩٨٢م	٣٦٠,٤٢	٣٥١,٠٤	٣٦٦,٣١	٣١٣,٩٠	٤٢٣,٣٤	٣٨٩,١٠
١٩٨٣م	٣٧١,٣٤	٣٥٩,٤٧	٣٩٠,١٠	٣٢٦,٠٧	٤٤٠,٥٣	٣٨٩,١٠
١٩٨٤م	٤٠٤,١٠	٣٨١,٩٣	٣٩٤,٨٥	٣٤٠,٦٧	٤٤٦,٩٨	٣٨٩,١٠
١٩٨٥م	٤٤٥,٠٦	٤٤٣,٧٢	٤٨٢,٨٦	٣٦٠,١٣	٤٨٥,٦٦	٣٩٦,٨٠
١٩٨٦م	٦٢٥,٢٧	٦٧٩,٦٢	٥٠٤,٢٧	٤٦٧,٢٠	٦٢٩,٦٤	٥٣٩,٣٤
١٩٨٧م	٩١٧,٤٣	٩٦٠,٤٥	٨٨٠,١٠	٦٣٧,٥٣	٩١٣,٣٠	٧٣١,٩٧
١٩٨٨م	١٣٤٦,١٠	١٣٦٢,٠٤	١٦٤١,٢٦	٨٥٦,٥٣	١٢٣٩,٩٤	٨٠٥,١٦
١٩٨٩م	١٥٢٦,٣١	١٤٩٤,٠٣	١٨٠٧,٧٧	١٢٠٦,٩٣	١٥٠٢,١١	١٢٢١,٢٣
١٩٩٠م	١٨٦٧,٦٢	١٨٩٨,٤٣	١٩٤٨,١١	١٤٣٥,٦٧	١٦٦٣,٢٨	١٤٧٥,٤٩
١٩٩١م	٢١٤٨,٨٥	٢٠٨٩,٤٠	٢٧٢٨,٣٠	١٦٣٧,٦٣	١٧٦٢,١٣	١٦٠٦,٤٨

ملحق رقم (٣). الأرقام القياسية الضمنية لأسعار الناتج والإنتاج المحلي في سورية.

السنوات	الناتج المحلي الصافي (التكلفة)	الناتج المحلي الإجمالي (التكلفة)	الناتج المحلي الإجمالي (السوق)	الإنتاج المحلي الإجمالي (السوق)
١٩٧٠م	٣٣,٤٩٠	٣٣,٣٦٠	٣١,٨٠٠	٣١,٤٩٠
١٩٧١م	٣٤,٩٣٠	٣٤,٩٢٠	٣٣,٥٤٠	٣٣,١٤٠
١٩٧٢م	٣٢,٧٣٠	٣٢,٩٩٠	٣١,٩٢٠	٣٢,٩٢٠
١٩٧٣م	٣٦,٠٩٠	٣٦,٤٤٠	٣٥,٠٧٠	٣٧,٠٢٠
١٩٧٤م	٤٨,٩١٠	٤٩,٠٢٠	٤٧,٨١٠	٤٨,٩٧٠
١٩٧٥م	٥١,٦١٠	٥١,٩٦٠	٥٠,٣٢٠	٥١,٨٤٠
١٩٧٦م	٥٧,٠٤٠	٥٧,٤٨٠	٥٧,٤٠٠	٥٧,٤٠٠
١٩٧٧م	٦٣,٣٤٠	٦٤,٠٥٠	٦٣,٨٨٠	٦٣,٢٦٠
١٩٧٨م	٧٠,٣٣٠	٧٠,٧٥٠	٧٠,٧٢٠	٦٩,٠٥٠
١٩٧٩م	٨٢,٢٧٠	٨٢,٤٢٠	٨٢,٢٣٠	٨٠,٤٧٠
١٩٨٠م	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٨١م	١١٤,٨٢	١١٥,٠٢	١١٧,١٦	١١٥,١٣
١٩٨٢م	١١٨,٣٢	١١٨,٥٠	١١٩,٩٧	١٢١,٣٧
١٩٨٣م	١٢٤,٩٧	١٢٥,٠٢	١٢٦,٠٣	١٢٥,٤٣
١٩٨٤م	١٣٢,٧٤	١٣٢,٦٩	١٣٥,٠٥	١٣٢,٠١
١٩٨٥م	١٤٠,٨٢	١٤١,٢١	١٤٠,٥٩	١٤٠,٩٣
١٩٨٦م	١٧٥,٧٠	١٧٥,٣٦	١٧٧,٥٩	١٦٥,٣٩
١٩٨٧م	٢٢٠,٥٢	٢٢١,٤٦	٢٢٢,٧١	٢١٧,٧٦
١٩٨٨م	٢٨٢,٥٠	٢٨٣,٠٠	٢٨٦,٤٤	٢٨٦,٩٠
١٩٨٩م	٣٤٤,٥٩	٣٤٥,٥١	٣٥٣,٢٥	٣٦١,٥٣
١٩٩٠م	٤١٣,٤٨	٤١٤,٠٠	٤٢١,٥٦	٤٣٨,٢٨
١٩٩١م	٤٣٩,٨١	٤٣٩,٧٦	٤٤٠,٧٠	٤٦٠,٣٦

ملحق رقم (٤). الأرقام القياسية الضمنية للأسعار في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م بأساس ١٩٨٠=١٠٠.

السنوات	الزراعة	الصناعة والتعدين	البناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرق	النقل والمواصلات والتخزين	المال والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع والشخصية	الخدمات الحكومية	هيئات لاتهدف الربح
١٩٧٠م	٣٥,٩٧٠	٣٠,٤١٠	٢٢,٢٠٠	٢٩,٠٩٠	٤٢,٠٨٠	٥٠,٩٤٠	٣٣,٧٢٠	٣٠,٣٠٠	٥٦,٢٥٠
١٩٧١م	٣٨,١٥٠	٢٩,٩١٠	٢٣,٨٦٠	٣١,٥٥٠	٥٣,٩٦٠	٥٣,٨٣٠	٣٥,٣٦٠	٣٠,١٥٠	٥٩,٢٦٠
١٩٧٢م	٣٣,٥٢٠	٢٧,٩٥٠	٢٥,٠٠٠	٣٢,٥٨٠	٤٧,٢١٠	٥٣,١٦٠	٣٦,٧٤٠	٣٠,١٥٠	٥٣,٣٣٠
١٩٧٣م	٣٩,٧٨٠	٢٧,٧٨٠	٣٠,١٧٠	٣٤,٨٤٠	٥٨,٨١٠	٥٨,١٤٠	٤٤,٣٠٠	٣٣,٣٠٠	٧٨,٢٦٠
١٩٧٤م	٥٠,٣٧٠	٤٥,٧٥٠	٣٩,٣١٠	٥١,٧٠٠	٧٦,٢٠٠	٦٧,٣٢٠	٥٢,٢٦٠	٣٧,٩٥٠	٨٦,٣٦٠
١٩٧٥م	٥٤,٦٨٠	٤٠,٤٧٠	٥٤,٨٩٠	٥٠,٠٥٠	٨٢,٠٤٠	٦٥,٠٧٠	٦٠,٢٦٠	٤٩,١٨٠	٨٦,٣٦٠
١٩٧٦م	٥٩,٦١٠	٤٨,٢٢٠	٥٥,٢٨٠	٥٩,٥٣٠	٦٧,٥٣٠	٧٠,٣١٠	٦٧,٠٦٠	٥٦,٢١٠	٨٧,٥٠٠
١٩٧٧م	٧١,١١٠	٥٦,٩٣٠	٥٧,٧٠٠	٦٨,٤١٠	٥٨,٩٥٠	٧٥,٠٤٠	٧٥,٠٣٠	٥٠,٦٨٠	٨٨,٤٦٠
١٩٧٨م	٧٨,٧٥٠	٦٨,٥٦٠	٦١,٥٤٠	٧٠,٨٩٠	٦٣,٢٢٠	٧٩,٠٥٠	٧٨,٢٦٠	٦٦,١٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٧٩م	٩٢,٣٨٠	٩٣,٢٣٠	٧١,٥٢٠	٨١,٥٨٠	٨٢,٤٢٠	٨٢,٤٦٠	٨٢,٠٧٠	٦٧,٥٣٠	١٠٣,٣٣
١٩٨٠م	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٨١م	١١٩, ٤٤	١٥٤, ٨٥	١٠١, ٦٣	١٠٥, ٤٩	١١٥, ٤١	١١٥, ٧٦	١١٧, ٩٢	١٠٦, ٠٨	١٠١, ٣٧
١٩٨٢م	١٣٣, ٥٩	١٢٨, ٨٤	١٠٨, ٦٥	١١٠, ٦٣	١٣٣, ٤١	١٢٠, ٠٧	١٢٠, ١١	١٠٧, ٦٥	١٠٧, ٢٣
١٩٨٣م	١٥١, ١٣	١٢٢, ٩١	١١٣, ٨١	١٢١, ١٦	١٣٦, ٠٨	١٢٦, ٢٤	١١٩, ٩٢	١٠٨, ٢٠	١٠٥, ٧١
١٩٨٤م	١٥٦, ٧٥	١٤٧, ٦١	١١٥, ١٢	١٢٩, ٨٤	١٣٥, ٨٢	١٤٧, ٧٣	١٠٨, ٠٧	١١٢, ٣٨	١٠٨, ٤٥
١٩٨٥م	١٧٤, ٢٨	١١٧, ٨٤	١١٧, ٧٧	١٢٨, ٨٨	١٦٧, ٣١	١٤٧, ٠٩	١٨٦, ١٨	١٣٠, ٣٩	١١٤, ٧١
١٩٨٦م	٢٢٣, ٢٧	١٦٩, ٤٢	١٤٧, ١٧	١٦٥, ١٤	١٩٨, ٩٤	١٥٥, ٧٣	٢٥٣, ٨٧	١٥٤, ٦٥	١٢٠, ١٧
١٩٨٧م	٣٥٣, ٨٠	١٥٢, ٨٣	٢٦٣, ٦٧	١٨٦, ٢٦	٢٢٢, ٢٧	٢٢٠, ٩٤	٣٩٣, ٧٣	٢٠٤, ٣٦	١٢٤, ٩٨
١٩٨٨م	٤٦٦, ٦١	١٨٩, ٥٥	٣١٥, ٨٥	٢٥٤, ٢٣	٣٠٩, ٢٠	٢٤١, ٦٠	٥٤١, ٢٩	٢٢٤, ٧٤	١٣٤, ٠٩
١٩٨٩م	٥٨٣, ٤٦	٢١٣, ٢١	٤٣٦, ٠٦	٣٩٧, ٣٨	٣٩٩, ٧٦	٣١٧, ٨٧	٦٢٧, ٢٠	٢٥٠, ٣٦	١٣٧, ٩٤
١٩٩٠م	٧٤٥, ٣٤	٢٤١, ٠٧	٥٢٨, ٤٧	٤٨٩, ٣٨	٤٥٢, ٩٠	٣٦٩, ٩٩	٧٠٥, ٩٢	٢٨٢, ٤١	١٤٢, ٣٥
١٩٩١م	٨٦٠, ٠٦	٢١٢, ١٣	٥٩١, ١٣	٥١٨, ٥٩	٤٨٩, ٤١	٣٩٤, ٢٨	٧٤١, ١٣	٣٠١, ٨٥	١٥٠, ٣٩

ملحق رقم (٥). الأرقام القياسية الضمنية للموارد والاستخدامات الكلية بسعر السوق خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩١م بأساس ١٩٨٠=١٠٠.

السنوات	الاستهلاك النهائي الخاص	الاستهلاك النهائي الحكومي	الاستهلاك الوسيط	التراكم	الصادرات	الإنتاج المحلي الإجمالي	الواردات
١٩٧٠م	٥٨,٣٤	٣٢,٠٧	٢٨,٤٤	٢٨,١٠	١١,٨٥	٣١,٤٩	٢٩,٠٠
١٩٧١م	٥٢,٢٣	٣٢,٥٤	٢٨,٥٩	٣٠,١٧	١٥,٤٦	٣٣,١٤	٣٣,٠٠
١٩٧٢م	٤٩,٠٦	٣٣,٠١	٣٢,٣٦	٣٤,٨٣	١٥,٢٩	٣٢,٩٢	٣٧,٠٠
١٩٧٣م	٤٩,٤٦	٣٥,٨٣	٣٧,٧٦	٤٠,٧٥	٢٠,٥٧	٣٧,٠٢	٣٨,٠٠
١٩٧٤م	٦١,٣٣	٤٠,٠٠	٤٨,٢٥	٤٨,٩٣	٤١,٤٩	٤٨,٩٧	٥٩,٠٠
١٩٧٥م	٥٣,٠٢	٥٢,٠٦	٥١,٩٩	٥٩,٧٠	٤٠,١١	٥١,٨٤	٥٠,٠٠
١٩٧٦م	٥٨,٨٠	٥٩,٠٣	٥٧,٤٠	٦٨,٠٧	٤٣,٨٠	٥٧,٤٠	٥٩,٠٠
١٩٧٧م	٧١,٨٤	٦١,٧٤	٦٢,٠٩	٧٢,٠٨	٤٤,٥١	٦٣,٢٦	٦٨,٧٧
١٩٧٨م	٧٤,٩٤	٥٠,١١	٦٥,٨٧	٧٦,٨٣	٤٥,٠٦	٦٩,٠٥	٦٥,١٩
١٩٧٩م	٨٦,٩٧	٧١,٥٥	٧٧,٣٩	٨٦,٨٣	٧٠,٩٧	٨٠,٤٧	٨٠,٠٠
١٩٨٠م	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٨١م	١٣٠,٦٢	١٠٩,٧٣	١١٢,٠٠	١٠٥,٦٦	١١٣,٠٦	١١٥,١٣	١٢٩,٩٧
١٩٨٢م	١٢٩,٣٣	١١٤,٨١	١٢٣,٥٢	١٠٩,٥٩	٩٩,٩١	١٢١,٣٧	١٢١,٩٧
١٩٨٣م	١٤٧,٠٩	١١٦,٥٨	١٢٤,٦١	١٠٩,٧٩	٩٧,٧٩	١٢٥,٤٣	١٤٠,٩٥
١٩٨٤م	١٥٧,٣٧	١٢٢,٦٨	١٢٨,٠١	١١٢,١٣	٩٨,٣٤	١٣٢,٠١	١٣١,٩٧
١٩٨٥م	١٤٦,٦٢	١٤٢,٢١	١٤١,٤٨	١١٨,٣٨	٩٣,٢٥	١٤٠,٩٣	١١٠,٩٩
١٩٨٦م	١٨٤,٥٦	١٧١,٤٠	١٤٨,٥٨	١٤٩,٨٠	١١٤,١٤	١٦٥,٣٩	١٣٠,٨٥
١٩٨٧م	٢١٧,٥٦	٢٣٧,١٠	٢١٠,٠٥	٢٣٠,١٤	١٧٢,٤٥	٢١٧,٧٦	١٨٤,٠١
١٩٨٨م	٢٩٣,٨٢	٢٧٠,٢١	٢٨٧,٦٤	٢٦٨,٢٩	٢٣٥,٨٠	٢٨٦,٩٠	٢٤٨,٨٣
١٩٨٩م	٣١٧,٢٤	٣١٢,٧٣	٣٧٣,٦٨	٣٨٥,٣١	٣٩٩,٣٦	٣٦١,٥٣	٣٠٧,٥٦
١٩٩٠م	٣٧١,٣٧	٣٦٥,٩٠	٤٦٣,٥٠	٤٥٤,٩١	٥٦٠,٤٠	٤٣٨,٢٨	٣٦٣,٦٠
١٩٩١م	٤٣١,٩٨	٣٨٣,٢٤	٤٩٠,٩٤	٥٦٢,٠٣	٥١٣,٧٦	٤٦٠,٣٦	٤٧٨,٨٩

Measurement and Analysis of Inflation in Syria

Mamdouh Al-Khatib Al-Kswani
Associate Professor, Economic Department, College of Administrative Sciences, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

(Received 27-8-1414; accepted for publication 14-10-1415 A.H.)

Abstract. The main objective of this study is to measure and to analyze the inflation in Syria during the period 1970-1991. Three approaches were used to evaluate the inflation rates. First, the excess demand gap revealed the following annual growth rates: 5.19% for the supply, 19.5% for the demand, 33.36% for the demand gap, and 26.88% for the excess demand. Second, by Fisher quantitative equation we have shown an annual growth rate of 22.06% for money in circulation, 3.63% for real GDP, 18.43% for inflation by assuming the constancy of velocity, 15.46% for inflation by assuming the variability of velocity, 16.58% for real unit of GDP by assuming the constancy of velocity, 13.61 for real unit of GDP by assuming the variety of velocity, and 24.77% for monetary excess. Third, using price index and deflators have given the folllowing annual growth rates: 14.91% for total wholesale prices. The annual growth rates of consumer prices were estimated during 1970-1989 at 14.06% in Damascus and at 13.88% in Aleppo. The deflators annual growth rates were evaluated to be: 13.38% for NDP at cost prices, and 13.68% for GDP at market prices. This study gives estimations of some sectorial inflation rates and estimations of inflation rates for aggregate supply and aggregate demand. Finally, this research estimated the imported inflation in Syrian economy.

Some econometric models were used to analyze the relationship between external debt, economic growth and inflation The analysis has shown a positive relationship between external debt and inflation. However the results have not shown positive relationship between economic growth and inflation.